

بل تكون مقرر لمضمون جملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين يكون الا انه لا يعرف  
 في تلك الفعلية عما هما منه سبب المذهب الخان كذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله ونظرها عائد  
 الى الموكدة بدون حذف اي ونظرها لحال الموكدة ان يكون مقرر لمضمون اي لمفهوم جملة اسمية فليزود  
 الا بيان لان ل حال فيها غير موكدة لعدم الاسمية وانما تسمى حالاً دائماً فعلية قولهم يكون ل حال الموكدة واسطة  
 بين المنتقلة والموكدة او المنتقلة منجذبة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء كان ما قبلها مفرد او جملة اسمية او فعلية  
 والموكدة تقرر مضمون جملة اسمية والموكدة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان كذهب الفريق الثاني ان كان  
 عائد الى الموكدة مع حذف مضافين اي ونظرها وجوب حذف ما قبلها ان يكون مقرر لمضمون جملة  
 وانما حذف المضافان بدلالة ذكر هذا الكلام القريب بحيث وجوب حذف ما قبلها وهو الاسمية فعلية قولهم  
 فليزود الا بيان لان ل حال فيها موكدة لم يوجد شرط وجوب حذف ما قبلها وهو الاسمية فعلية قولهم لا واسطة بين المنتقلة  
 والموكدة ثم بالجملة الاسمية التي تفقد من السمين لا على المعاني ل حال بل نفي انهم لا يقع من ل حال مخرج في بيان  
 التمييز فقال التمييز مبتدأ بالعبارة خبره او مبتدأ وحذف الخبر اي من المصنوب التمييز او خبر محذوف مبتدأ  
 اي بد ا بيان التمييز على بنين الوجين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدأ اي هو ما يرفع الابهام المستقرا  
 انما ثبت في الوضع وقية احرار عن العطف التي ترفع الابهام عن المشترك فورايت بيننا جارية فان قوله  
 جارية يرفع الابهام عن قوله علينا لانه يحل الجارية والباخرة وغيرهما ولكنه غير مستقر في وضعه لان العين في  
 لم يوضع مبهم بل انشأ في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على تعدد الوضع  
 واختلافه عن ذات فيه احرار عن ل حال فانها ترفع الابهام عن حيث الذات لا عن الذات والمجاز والمجوز  
 يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام من ذات المذكورة فوعده على رفع ذاتها فان قوله ريثا يرفع الابهام  
 في انشأ

عن ذات رطل او عن ذات مقدرة اى عن ذات نشأت عن جهة نسبتة في محلة او شبهها او في  
 انصافه نحو قولك طالب زيد فان نفس يرفع الابهام عن الذات المقدرة او الابهام في طالب  
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طالب امر  
 امور زيد ثم تفسر ذلك الامور بقوله نفس فالمبهم في الحقيقة هو النسبة لا النسبة وقوله نفس  
 تفسر المنسوب اليه بالمجول لان النفس نسبة الابهام قالوا بانه تميز عن النسبة نظر الى ان الابهام ما يش  
 عن جهة النسبة وكذا قولك زيد طيب نفس او طيبى عليه نفس وتعالى ان يقول يدخل في هذا الحد  
 صفة المبهم نحو رايته هذا الرجل وخطف البيان نحو جادني زيد ابو عبد الله والبدل عن الصغير الغائب  
 او مبعث اخر نحو رتبة زيد او ضرب هذا زيد او المجزور في عام قصته وغير ذلك مع ان كلاهما ليس تميز  
 واجيب بان المعنى ما ذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يذكر بعده المحنية متلا بدخل في الحد فاما ذلك  
 في صفة المبهم وخطف البيان والمجزور في عام قصته واجيب بالترام ان المجزور في عام قصته تميز وان كان  
 مجزورا بالانصاف ولا يرفع في التميز ان يكون ابرامضوبا بل قد يكون مجزورا بالانصاف وسائر ما ذكر من التوابع  
 المقسوم بها غير التوابع ذكر التوابع بعد ذكر نصاح قيد المستقر لا يخرج الصفة بخروجها بالذكر فالاول اى يرفع  
 الابهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد تام بالسويين لفظا او تقديرا او بنوع التثنية او بنوع  
 بشبه نون الجمع او بالانصاف والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في محلة او شبهها او في الانصاف ثم يرفع الابهام  
 عن مفرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو المعروف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن  
 والساعة والمقياس غالباً مفعول او ظرف اى يرفع عن مفرد مقدار رافعا غالباً او زائدا غالباً اما في  
 صفة المفرد اى مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكل نحو عندى عشرة نون ورجعا

بقرينة

تمييز رفع الابهام المستقر من ذات المذكورة في مفرد مقدار هو العدد وهذا مثال العدد والنام بنون  
 فون الجمع وانما مثل بنون في درجها دون احد عشر وبنون يكون مثالا لامر من العدد والنام بنون وبنون  
 بيان العدد او ذكر تمييز العدد وانما في غيره اى في غير العدد مع كونه مقدرا نحو عندى رطل زيتا  
 مثال الكيل والنام بالنون والرطل نصف مئة يقع الراد وكسرا وهو الالف والحمد لله  
 ما يكال به لا نسبة المخصوصة وبوجه قول زيتا يرفع اياهه وعندى مئوان مئوانا مثال الموزون  
 والنام بنون التثنية والمئوان تثنية مئوا وهو مرادف المئون وقصيران براو على التمره مثانها  
 مثال المقياس والنام بالاضافة وقوله مثانها مبتدأ وقوله على التمره خبر واجب التقديم لانه عا  
 التمييز في المبتدأ ومعنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفرد التمييز عن المفرد وجوبا ان كان  
 ذلك التمييز فيقال عندى رطل او رطلان او اذ رطل زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير  
 كالزيت والتمر والعرب بخلاف رطل وفرنس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمراد  
 بالانواع ما فوق الواحد اى يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى  
 لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندى رطل زيتين او زيتا وفي استثناء  
 قصد الانواع دون قصد الافراد لانه اذا قيل طالب زيد جالسين يجمع يجوز باعتبار قصد الافراد  
 كما يجوز جالسين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع والافراد كان اولى ولكن  
 ان يجاب بان حكم ذلك يعنى بالدلالة لانه لما جاز التثنية وجمع يقصد الانواع فكان يجوز يقصد الافراد  
 اولى لان كل ما جاز في الالف جاز في الالف لوجود الالف في الالف ويجمع التمييز في جواز في غيره اى  
 في الجنس فيقال عندى رطل نوبان او نوبين او نوبا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع المعنى  
 فيثنى

فيشمل التثنية وجميع الاصطلاحات او بمعنى الجمع لغة شملها ولان حكم التثنية يفهم بدلالة قوله وجميع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كان الاسم المميز المفرد المقدار متطلباً بتثنيون فقط لا تقدير او بتثنية جازت الاضافة البينانية الى التميز لحصول العرف من هو البيان مع انفسه بترك التثنيون والنون فيقال عند رجل زيت ومنوا من وانما التثنية بالضافة في ثلثة رجال وبأية رجل طلبا للتحقيق بترك التثنيون لكثرة استعمال العدد والافعال اي وان لم يكن المميز متطلباً بتثنيون او بتثنية بل بتثنيون يشبهه نون جمع او ببالضافة نحو ثلثين ورجل واحد مثله بالافعال بوزن الاضافة اما في الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الالف او لا فان لم يحذف يترك بقا نون يشبه نون جمع وان حذف يترك حرف نون وصفت مع الكلمة واما ان يترك في آخره ودرهم مثلك فذلك قليل جدا لكن يراد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسودا فان المميز لم يكن متطلباً بتثنيون وبتثنية وقد انصب الى وجه واجب بان كلاهما في التميز المفرد وهو تميز النسبة واما في المثال فلانه يترك اضافة المضاف فان قيل هذه التثنية اعني قوله والافعال غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان متطلباً بتثنيون جازت اضافة نحو ستون ورجل واحد وسنون ثلث وثلثون رجلا قليل في التميز فيكون تام بتثنيون جمع قليل لان الغالب في التميز عن المفرد فيما كان المقادير وفي غير ما قليل جدا فعلا بعبارة ومن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى فالأقل من مفرد مقدار وعن غير مفرد مقدار كما هو مفرد ليس بثلث او وزن او عدد او مسافة او بقياس مثل فاعلم حديد فان الخاتم معهم بالعبارة الحسن تام بالتثنيون فانما تميز اثنين بالضافة الى نونه وانخفض اكثر من خفض التميز عن غير المقدار بالضافة اكثر استعمالا من الغلب لحصول العرف وهو البيان مع انفسه وقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهات المقادير في اول التميز الذي انصب لافضل على كونه يميز اختلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان اباها ليس كما يابها المقادير

فهو أولى بالجزئية علم الاضافة عيسى نصب على كون الصفات اليه ميمزاً والثاني اى ما يرفع الالباب  
المستقر من ذات مقدرة يرتفع عن ذات نشأت من نسبة حاصلة في جملة فعلية او من نسبة حاصلة  
في ما يضاف من الصفات هو ان نسبة اى فيها نسبة الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو لخصتملى ما راو  
اسم المفعول نحو الارض متجزة عيوناً والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل اباً  
فان هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكن يضاف اليها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله  
مثل طالب زيد نفس مثال التميز الذي وقع بعد جملة وهو مثال من الفاعل الى طالب نفس زيد وزيد طبيب اباً  
وبالوجه وداراً وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد ما يضاف الى الجملة او عطف على قول في جملة اى او من ذات  
نشأت من نسبة حاصلة في اضافة منسوبة الى نسبة اى بالوجه وداراً وعلماً مثال التميز الذي وقع بعد الالف  
وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاف الى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اضافات التميز حيث يكون اسماً  
للمتقرب منه او المتعلقة به او عطف على ما يضاف الى الجملة او عطف على ما يضاف الى الجملة او عطف على ما يضاف الى الجملة  
ويعمل ان يكون المتعلقة به هو عين اضافي وبالوجه وداراً والعلم متعلقات فالوجه عرض اضافي والدار  
عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وانما نفس مثال الفاعل المعنى ما يضاف الى الجملة والاضافة تكرر اضافة التميز  
فيستدل على ذلك في الاصل اثنى الجملة لانها اصل في نسبة وسدوره فارساً مثال التميز الذي وقع  
بعد الاضافة وهو موصوف فان قيل المصنف ذكر هذا المثال مثلاً لا لتمييز عن النسبة في الاضافة ولها جليل  
ذكره مثال التميز على المفرد للاختلاف الوجهين في الضمير في ورة فان كان بهما لا يعرف المقام منه كضمير به رجلاً  
ونعم رجلاً وسادساً كان التميز على المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير مخرج نكرة وان كان معيناً  
معلوم ما يعرف المقام منه بوجهه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب اليه المصنف



ثم الدرفي اللغة البين ومنية خير كثير للعرب اوية معاشهم فايد بغير اى مدخيرة فارسا اى مدخيرة فوسية  
 وهذا القول لما يستعمل في التعجب اى بغير العاد من المحقق ليس جامدا عنه بل هو من منع الاستعمال اى  
 واما مصدر من المخرج من غير ثم ان كان التمييز من نسبة اسم اى في صفة يعجب جعله لما انتصب عنه بجملة الفعلية  
 تقول اسماء اى اسماء يعجب جعله اسماء لما انتصب التمييز عنه وبعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التمييز في هذا  
 زيد ابا جعله متقبلا عنه من باب الجواز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لانتصب حيث انتصب  
 بالبناء نسبة الفعل اليه مسمى متقبلا عنه مجازا ويكن ان يحل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه  
 اى لما انتصب عن عامله كزيد في المثال المفروض جازان يكون له الجملة خبرا لشرط اى جازان يكون التمييز  
 اسماء لما انتصب عنه وبعبارة عنه والمتعلقة اى متعلق ما انتصب عنه والافه متعلقة اى وان لم يصح  
 جعله لما انتصب جعل التمييز اسماء لما انتصب عنه فهو اى التمييز اسم متعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية  
 الاول طالب زيد ابا فان قوله ابا يعجب ان يجعل اسم زيد وبعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد ازان انه  
 او ابا درست ومثال الشرطية الثانية طالب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسم زيد فحين يكون له اسماء  
 متعلقة فان قيل الشرطية الاولى مستوفضة بقولنا نف في طالب زيد نف فانه يصح ان يجعل اسماء  
 لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسماء متعلقة قيل لا ثم ذلك لان نف بجوزان يجعل اسماء لما انتصب  
 والمتعلقة اى طالب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفس ان النفوس تعلقت  
 فثبت ان كل موضع لم يصح جعله اسماء لما انتصب عنه جازية كلا الامر كونه له وكونه متعلقة وان  
 كل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعيين كونه متعلقة قال شيخنا واستاذني فراه نفسي وروى هذا  
 كلامه ذكره كذا في النسخين وهو حسن بديع وتحمل ان رجوع في صحيح الشرطين باور لا يخلو كل من ذلك

ازان زد که او پدر است و صح اسم متعلقه وعبارة  
 و يترجم بقولنا خوش است زيد

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه  
ولم يتعلقه جازان يكون له وللمتعلقه فلا يروى طاب زيد ف حيث لا يصح كونه متعلقه وفيه نظر لانه على هذا  
يصير الشرط وجزا واحدا او اجيب بان اختلاف الشرط وجزا ج بالبناء بحيث لا يمتنع لان الصحة في جانب الشرط  
بالبناء حيث لا افراد او حيثية غير التميز وجزا في جانب الجزاء بالبناء حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون  
المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب وللمتعلقه افراد او غير تميز جاز كونه لكل واحد منهما تركبا او تميزا  
وتعاقلا ان يقول مع هذا التكلف والتحليل لا يتغير كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك  
المعطوف المحذوف في الشرطية الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب وللمتعلقه وهو  
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو متعلقه او نفى الجموع كما يكون ينبغي كل جزئ يكون ينفي البعض اي  
بعض كان والمنفى في الشرط شيان صلاحية له وصلاحيته متعلقة ولا شك انه على تقدير انتفاء  
هذا الجموع ينبغي صلاحية لا يترتب عليه صلاح كونه متعلقه فيطابق فيها ما قصد اي فيطابق التميز  
في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتشبيه بجمع اي ان كان المقام الافراد يوجب باللفظ  
وان كان المقام المنفى يوجب به وان كان المقام الجمع يوجب به الا ان يكون التميز حبا استثنائيا  
اي فيطابق التميز في الصورتين ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز حبا والتميز  
يقع على القليل والكثير فوطاب زيد علما فيفرو لما مر ان محسن يقع على القليل والكثير فلا حاجة  
الى التشبيه وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء وخرج ايضا والمبرء بالانواع ما فوق الواحد اي  
يفرد التميز ان كان حبا في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المتخالف فيطابق ما قصد  
من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علما وعلوما وتعاقل ان يقول لما قال فيطابق فيها  
ما قصد

النوعان ٢

ما قصد كان كذا احد من هذين الاستثنائين يستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فاجنس وان قصد النوعين فاستثنى  
وان قصد النوع فاطبع فالتقدير على تقدير مطابق لما قصد وان كان التمييز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل  
او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفصيل كانت له اى كانت تلك الصفة للمنتصب لان الصفة  
تستعمل بوصفها فالله اول بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل خطاب زيد والد اكان الوالد هو زيد ولا يحمل  
ان يكون له والد بخلاف الاسم نحو خطاب زيدا بافانه يحمل ان يكون الاب هو زيد ويحمل ان يكون له  
كما تبين وكانت طبقة عطف على قوله له والطبق بمعنى المطابق كاجنس معنى الجانس والمثل بمعنى المماثل  
والشبه بمعنى المشابه اى وان كانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والشيء في الجمع  
والذكور والتأنيث لكونها حادثة لغيره فيقال خطاب زيد فارسا وخطاب الزيدان فارسين وخطاب  
الزيدون فروسا وامتدت محال عطف على قوله كانت له وامتدت تلك الصفة محال لان المعنى  
كما يستقيم على التمييز يستقيم على ايجالية نحو خطاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا  
ولا يتقدم التمييز على عامله اذ اكان العامل تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيد تارطل ولا سمننا سنوان  
والا وانهما مفردون لانه عامل ضعيف فلا يعمل بمفرد او الجمع اى الصح الذنوب ان لا يتقدم التمييز على الضمير  
ايضا قوته في العمل وذلك لان التمييز بيان والبيان قبل الاجمال مستغنى ولان التمييز اكان معمولا  
بمعنى الضمير فهو ضعيف العمل فلا يعمل بمفرد وان كان معمولا للضمير فهو من حيث المعنى فاعل للضمير فهو  
خطاب زيدا اى خطاب ابوه وفي كلا البلدين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون بقدره على  
الاجمال لما تمام ثبت انه اول رعاية السمع كما قال صاحب التلخيص وتعلم من البيان ما لم تعلم فان قوله  
من البيان بيان بقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية السمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع محمول



على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير وأما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقديم التميز  
الذي هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولاً من حيث المعنى لقوله تع وفجرنا الارض عيوناً فان معناه وفجرنا  
عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلاً  
لفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل لمطالع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا عيون الارض فتجرت عيوننا خلافاً  
للمارئي والبردوي لا بل عثمان المارئي وباب العباس المبرور وهو تمييز الى عثمان المارئي وهو يمينه الى من  
لا يفضله الذي وهو يمينه يسيره وهو استاذ البصرة فانها اجازا تقديمه على العامل اذا كان فاعلاً او ان  
الفاعل والمفعول ووافقهما الفاعل وتلميذ الكافي وهو استاذ كوفته اهل القرار السبع نظر الى قوة العامل  
استدلالاً بقولنا ان الفاعل هو سلمي بالفراق حبسها وما كاد نف بالفرق تطيب وجه الاستدلال  
ان في كاد ضمير ان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمي لتأنيته وتطيب خبر كاد اي وما كاد ان  
تطيب سلمي نف بالفراق تقديم نف على تطيب وجواب ان المروي في تطيب الياء التانيية  
فلم يكن البيت وليلاً قطعياً لم يجر ان يكون الضمير في كاد للجب ونف تميزاً من نسبة كاد وهو العامل  
وتطيب خبر كاد اي وما كاد حبس نف يطيب بالفراق اي وما كادت نفس حبس تطيب  
بالفراق فلما اتصل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية فيجوز ان يحل  
على هذا الوجه ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس حبس تطيب ويحتمل ان يحل  
على التمار ان في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب تقدماً على التميز وتفسيره بالتميز كور على هذا  
يعود ضمير تطيب الى سلمي اي وما كاد ان تطيب سلمي نف بالفراق فلا يكون التميز مقراً ما  
على العامل فلما اتصل به الوجه لا يتعين الاستدلال به على روايته التاء الفوقانية ايضا فلا يصح

فلم يلق

تلميذ

ثم لما فرغ من بيان التمييز فرغ من بيان المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى استطراداً فقال  
المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منفصل ايضاً وانما قسم المستثنى الى بدين القسمين قبل تعريفه لانه صار في  
الاصطلاح كالشترک بينهما هما حقيقتان مختلفتان لان احدهما خرج من المتعدد والاخر غير خرج فلم يكن  
مجموعهما في تعريف جامع بينهما وانما قل ان يقول كل مجموعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور  
بعد الاخر الصفة وانواتها واجيب بانه وان لم يكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معقدة بها لانه تعريف  
باعتبار اللفظ وكون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى بدين القسمين لا يجوز ان يكون من باب  
تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكل الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على  
المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لان لا يكون لفظ المستثنى متواطياً اي كلياً يصدق على كل واحد منهما  
على السوية لا شترکاً وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة الشترک قيل يمكن ان يكون من الابهام  
ويراد بالمستثنى ما هو الشترک بين القسمين على وجه ثلث هو المذكور بعد الاخر لانه لما قبلها انقياداً  
ويكون ان يراد بقوله بالمستثنى اللفظ الدال على المستثنى لانه لو لم يكن محل المتصل والمنقطع عليه من باب  
حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على بدين القسمين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب  
لانه دال قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو المدلول لفظ المستثنى لفظ المستثنى واجيب بانه  
على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو الشترک بين القسمين على طريق صفة  
الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام في الكلام اصلاً فالمتصل الفاعل للضمير وهو مبتدأ خبره  
قوله المخرج اي الاسم المخرج عن متعدد احرار عن غير المتعدد والمخرج عن شئ ويراد عليه ان الخارج لا يكون  
الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركاً واجيب بانه وان كان مستدركاً لكنه ذكره لبيان التفصيل

وهو قوله لفظاً بغير إعراف تفصيل المتعدد مثال المتعدد لفظاً نحو جاري القوم الأزيد أو مثال المتعدد  
 معنى نحو ما جاري الأزيد وقرأت اليوم كذا أو الباري في قوله بلاد وأخواتها متعلق بالخبر أي بواسطة لا  
 وأخواتها أي أخوات الأهم أي غير صوى وحاشا وليس والكون وفيه إعرافاً أو أخرجه عن متعدد  
 بلفظ استثنى ونحوه نحو جاري القوم استثنى عنهم زيد أو استثنى عنهم زيد فإنه ليس مستثنى اصطلاحاً وإنما  
 خرجاً عن متعدد والمراد بالآخر الصفة أو ما بعد الالف للصفة وليس مستثنى كقوله تعالى لو كان فيها  
 آية إلا الله فإن قيل الاستثناء المتصل مشتمل لائب أو قلت جاري القوم الأزيد أفر زيد لا يكون  
 أم إن يكون وإعلاء في ثبوت القوم أم لا فإن كان الإعلاء يكون المحي منسوباً إليه فخرجه عن المحي منه يكون  
 كذا إذا تناقضا وهو ما ظن لأن هذا الاستثناء لا يجوز في القرآن والله تعالى منزه عن وجود في كلامه  
 الذنب والتناقض وإن لم يكن وإعلاء فيه مخرج من المخرج من المتعدد وهو شرط كما ذكره المتأخرين  
 وأصل فيه من حيث الإعراف واللفظ فخرج منه في التركيب والجم لان الاستثناء بيان التغير  
 ومن كلام النحوي بآخره بيان التغير توقف حكم صدره على آخره كما في ضرب زيد رأسه فجنبي  
 زيد علمه فلا يفرق شي مما ذكره لاختلاف جهة والمنقطع مبتدأ خبره قوله المذكور أي الاسم المذكور  
 بعد أي بعد الأخير الصفة وأخواتها غير مخرج عن متعدد نحو ما جاري القوم الأحمر أم لا فإن  
 المستثنى في إعرابه مشتمل على خمسة أفرق بمرج في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال هو منصوب  
 في ثبوت التفسير تفصيل إن أريد بالاستثنى المذكور لفظه وكان محل المتصل والمنقطع عليه محل المدلول  
 على الدال كان الضمير عائد إلى المستثنى وأريد به ما هو مشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل ثبوت  
 المجاز لا لفظه وكان في الكلام من المختار صفة الاستخدام ولذا أريد به ما هو مشترك بين القسمين في

على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن في الكلام استخدام وقد سبقنا الى هذا التفصيل إشارة  
وقيل الضمير عائدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومتفصلا وفيلظر لانه يلزم عموم المستثنى  
وهو غير جائز واجيب بانه ليس من قبيل عموم المشترك بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به  
ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا بعد الاخير للصفة احتراز عن الالائي للصفة  
فانه لا يجب النصب بعد ما اذا ما بعد ما تابع لما قبلها في الاطراب نحو جادني جال الازيد ورايت  
رجالا الازيد او مرت برجال الازيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو  
راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان ولا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعد ما  
مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه عنهم الا ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل  
هذا الى حجة الصورة الاستثنائية في كلام موجب تام فيخرج نحو قرى الا يوم كذا على صيغة المنجول  
ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس تمام والمراد بالوجب ههنا ما ليس بتقديري ولا هي  
ولا استفهام نحو جادني القوم الازيد او فيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح  
واجب النصب بل مختار البديل النكان تاما او يعرب على حسب العوازل النكان ناقصا على ما  
يسمى او مقدما عطفت على قوله بعد الا اي والنكان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان  
في كلام موجب او غيره نحو جادني او ما جادني الازيد اعدوا مجاروا والمجور اني منه يفعلون ام لم يسموا  
قوله المستثنى والضمير المجزوء العايد الى لام الموصول في المستثنى او منقطعا عطفت على قوله مقدما  
اي وكان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه  
سواء كان في كلام موجب او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في الباضع مثلا لانه لا يستحق



لشبه بالمفعول في كونه فضلة ونسبة نحاس بالمفعول معه للتعليق بواسطة الحرف مع  
 امتناع البديل في هذه المواضع الثلاثة المذكورة اما فيما وقع بعد الاني كلام موجب فلان البديل  
 في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه قصار معنى قوله  
 جازي القوم لازيد اجازي القوم الاجازي زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود لان المقصود  
 الاخبار عن جزي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك  
 النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه ولان المبدل منه في حكم التخصيص  
 فيكون المستثنى في حكم التفريع وهو مستمع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم  
 لو سقط في جازي القوم لازيد البقي جازي لازيد وهو باطل لان معناه جازي جميع الناس  
 لازيد وهو محال وفي كلا السيلين نظرا الاول فلانا لانم لزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى  
 حيث امكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الابعاد الانبات يوجب النفي وذلك لان حكم  
 ما بعده ابد لا يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرات الايوم كذا في تقدير ما قرات الايوم كذا  
 فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود اما الثاني فلانه يوجب الابدال فيما يقع فيه التفريع  
 في الايجاب كما في قولك قرات ايام الاسبوع الايوم كذا وليس لك واما فيما اذا كان المستثنى  
 مقدا فلا امتناع تقديم المبدل على المبدل منه لانه تابع ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما  
 في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخفى ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاستعمال او بدل اللفظ  
 والكل مستق اما الاولان فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بينهما اي  
 بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما اي لا مجانسة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق

بدون طلب بين البديل والمبدل منه ولا طلب بينهما في المنقطع او لا يمكن ان يشمل البديل  
 والمبدل منه او يشمل المبدل منه البديل واما الرابع فله عدم وقوعه في كلام النحويين وفي نظر لان النحويين  
 يبحثون عن اصل الجواز لا عن الغصاة والبلاغة والاولى ان الدليل على ان امتناع ابدال المنقطع  
 انه لو كان في الايجاب جواز في النجوم الاحمار الزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه  
 في كل تكرير العالم فيصيره جازي في النجوم الاجازي في جاز وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي جواز  
 ما جاز في النجوم الاحمار الزم العطف في العالم المعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العالم في  
 ويترك النفي العارض للمزيد في النفي في المستثنى والمستثنى منه فيدرم العطف في العالم المعمول  
 جميعا حيث يصير معناه ما جاز في النجوم الاجازي في جاز والعطف في هذا البديل في المعمول فقط  
 فانزوت وقوله في الاكثر طرف منصوب المقدر المسحت على قول او اكان منقطعا بواسطة  
 العطف او اكان منقطعا اي وهو منصوب او اكان منقطعا بواسطة العطف او اكان  
 منقطعا في قول اكثر النحويين او هو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني المنصب في المنقطع في الاكثر  
 ويجعل اكثر اخصيه للتشبيه على اختلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر اتمرا اتمرا قول  
 بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البديل مسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا البعاير  
 والعيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يشا ويلما لاختلاف الجنس والجواب انه جمل  
 مستثنى متصل على وجه الاستعارة حيث شبه البعاير والعيس بما يكون مونسا للمجاورين لها هذا  
 المكان فكانها لو ان او يقال انه مستثنى مفرغ وعاطف محذوف تقديره ليس بها انيس  
 ليس فيها الا البعاير والعيس او كان بعد عطف على كان الاول اي وهو منصوب او اكان

واقعا بعد خلا وعدا في الاكثر تكونها فعلى ما جيب بعد انفسه وخلا بعد الاصل بحرف من  
 والمستثنى بعدها مفعول - نحو جادني القوم خلا زيد او عدل او انا قال في الاكثر اخر ان قول  
 بعينهم فانهم يجوزون بحرفها لانها حرة فاجير منه ثم قال السيراني لم اعم خلا فاني جواز بحرفها الا ان نصب  
 بها اكثر او كان بعد ما خلا وما عد او انا لزم نصب بها لتعين فعليتها بما والمصدرية نحو جادني  
 انونك ما خلا زيدا وما عدل او انا في الكلام في محل الظرفية اي وقت خلوصهم او خلوصهم من  
 ووقت مجاوزتهم او مجاوزة جسيمهم ثم روي ابن الانباري عن الاخفش بحرفها يجعل ما فريضة  
 لا مصدرية وروي ذلك بحرفي ايضا ولعل في المنيب من المصنوع او لم يعتبر خلا فتى لم يقل  
 في الاكثر وبعد ليس ولا يكون كونها من الافعال الناقصة الناصبة للحرف نحو جادني القوم ليس  
 وسمي بذلك لانه يكون خبرا او بما في التركيب في محل نصب على الحالية ولزم انصار اسمها في باب  
 الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض صفات الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعينهم زيد الكرام انصار  
 الفاعل في خلا وعدا ثم لما فرغ من بحث الموضع التي يجب فيها النصب المستثنى شرعا فيجوز  
 فيه النصب ويجوز البديل فقال ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويجوز البديل  
 اي بدل البعض من الكل او البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الا كملت ما موصوفة او موصوفا  
 اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه  
 اجملة الفعلية وقعت حالا بغير قد اي وقد ذكر المستثنى منه في بعض النسخ والمستثنى منه مذكور  
 فاجلته الاسمية حال ايضا مثل قولهم ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء والاقليل بالرفع  
 على البدلية من الواو في ما فعلوه وفي قوله بعد الاعتزاز عما او وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور

لكنه بعد هذا او بعد وليس ولا يكون او غير دسوي ونحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب اقرار  
 بما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه اقرار بما اذا لم يذكر  
 المستثنى منه فانه يحرب على حسب العوازل كما يأتي فان قيل يدخل في هذه الصابطة المستثنى المقدم  
 على المستثنى المنقطع مع انه لا يجوز جميعا الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل صحاه ويجوز النصب بغير  
 البديل في مستثنى متصل متأخر او في المستثنى المتأخر بعد الابدالة بمنزلة قوله ما فعلوه الا قيل  
 دلالة ما تقدم هو انما يجوز فيه النصب ويجوز البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب  
 على التنبية بالمفعول واما اختيار البديل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا بحيث يكون  
 محققا فان قيل بل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه وليس الضمير هنا قيل بل البعض  
 كان بعد لام يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كما  
 في العباب فان قيل البديل تابع مقصود بانسب الى المتبوع ووجه المستثنى في كلام الغير موجب  
 اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا او التابع مقصودا بالنسبة النبوتية والمتبوع  
 مقصودا بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البديل محمول  
 على حذف المضافاتى تابع مقصود باصل النسب الى المتبوع ولا شك ان النسبة النبوتية  
 اصل النسبة السلبية عارضة والبديل بنا مقصود بالنسبة النبوتية او يقال التعريف بحسب  
 الاثبات فاما السلب فمحمول عليه فان قيل لم ضعف النصب في قوله الا الله مع انه مستثنى  
 بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوم وجمعا مستغنا وهو الابدال من لفظ الى  
 وانما استغنا الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فعلى بدل من اللفظ لزم على لاني اثبات



فيكون بدل من مجلد الرفع على الابتداء وعامل معنوي وكذا قولك لا يعمل في الدار الا يزيدكم لما فرغ  
 من بحث الموضوع التي يجب فيها الغيب ويجوز فيها الوجوهان شرع فيما يجوز فيه الاوجه الثلث قل  
 ويعرب على العوازل اذا كان مستثنى منه غير مذكور ويسمى المستثنى نوعا لتفريع العامل الذي  
 قبل الا لا وعدم اشتغاله بالمستثنى منه وحسب القدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضا العامل  
 الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاني  
 الازيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما رايت الازيد ويجوز اذا كان العامل ناصبا ما مررت  
 الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتأمل لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه  
 فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب عوازل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب  
 على حسب عوازل سواه كانت عوازل المستثنى منه كما في المناسبات الاولى او لا كما في المثال الاخير  
 فان قيل البديل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا يعرب على حسب العوازل يقال ما جاني  
 احد الازيد وما رايت احدا الازيد او ما مررت باحد الا بزيد فما وجه تقييد هذا القسم بكونه معربا  
 على حسب العوازل قيل معناه ويعرب على حسب العوازل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور  
 وببديل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا يعرب بتبع البديل منه بخلاف المستثنى المنفرد فانه كما في  
 المستثنى منه واقم به انفسه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف ويعرب على حسب  
 اقتضا العامل بلا تبعية فان قيل اذا كان العامل المبدل منه حرف جر جاز كريره في البديل لقوله  
 تعالى الذين استنفوا امن منكم والبديل الذي بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر كزير  
 في البديل ايضا فما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان

المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد معرب بعاطف بلا تبعيته قيل معناه ويعرب  
 على حسب العوازل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور و البديل المذكور وان العرب بعاطف  
 لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بترك العاقل بلا تبعيته ويجوز فيه اعرابه بتبعيته لان ترك العاقل  
 البديل منه في البديل المذكور جائز لا واجب فاعرف الواو في قوله وهو للمحال اي والحال ان ذلك  
 المستثنى واقع في غير الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام الاستثناء وانما ترك  
 مفعوله لانه مثل فلان يعطى ويمنع والمعنى يحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر  
 الا على ما من حسب المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي نحو ما ضربني الازيد اي ما ضربني احد الازيد  
 او عدم ضرب جميع الناس كمن خلجاف جازني الازيد بتقدير جازني كل واحد الازيد فانه متمنع  
 لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه انما هو كذلك فربما الازيد  
 بتقدير ضربني كل واحد الازيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على انما هو كما يقال في  
 جواب من قال بل جازك جميع اهل بيتي جازني الابيك فلان فان المعنى جازني جميع اهل بيتك  
 الابيك وايضا لم لا يجوز ذلك على وجه بالغة العلو كقول الشاعر اخفت اهل الشرك  
 حتى كانه تخافك النطق التي لم تخف قيل لان عدم الجواز على يد اعتبارين لانه اصبحت  
 في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المفعول مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بمنع  
 تقدير صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير انما هو الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل  
 يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوازل في الموجب في جميع  
 الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب يكون الحكم ما يصح ان ثبت في العام

فنجعل في الموجب ايضا نحو قرأت الايوم كذا اي قرارت في جميع الايام الايوم السبت  
 الايوم الاحد ونحو ذلك فان قرأت حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا اقلعت الرحا  
 الا ان الله تعالى ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل تقييد المراتب المستثنى للمفرد  
 على حسب العوامل بعد الايجاب استقامت المعنى في الايجاب معربا لم يحذف ما زال زيد الاعمال لانه  
 استثنى من الموجب لان ما في ما زال يستثنى وزال ايضا فيه معنى النفي والنفي اذا  
 دخل على النفي صار معناه الانبات فيكون المعنى يرايد ايراد على جميع الصفات الا على صفة العلم  
 ولا يستقيم ذلك مكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب  
 ايضا على ما مات الا زيد واخلق البشر فالنفي والانبات بيان في ذلك فينبغي ان يرايد  
 الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله عبر الغالب او الغالب في الايجاب  
 عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي على ذلك فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب  
 والنفي على العموم والخصوص ولكن لا يفرق في مطابقة الواقع وعدمها وليس كذلك في وظائف  
 النحو الا يرى انه يجوز قولك رايت بحر من مسك ولقيت الغنم والسما ركنما والارض فوقنا  
 ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جازي الا زيد وضربني الا زيد كذلك ثم قوله ما زال  
 زيد الاعمال يتاويل به التركيب وبذلك الكلام فاعل لم يحذف واذا تعذر البديل على اللفظ الجازي المحذوف  
 متعلق بالحل المحذوف اي واذا تعذر حل البديل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما محال عن  
 البديل اي واذا تعذر البديل محمولا على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي محل اي فهو محمول على  
 الموضع اي على محل المستثنى منه محلا بالمتنار على قدر الامكان نحو ما جازني من احد الا زيد فانه بدل

سما في

محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على انه فاعل ولا احد فيها اي في الدار الا زيد فانه بدل محمول  
 على اسم لا التي نفى المحبس لانه مرفوع المحل على الابداء وما زيد شيئا الا سني فانه بدل محمول على محل خبر ما  
 التي بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ اي ما زيد شيئا الا سني حقيقة لان التفسير للتحقيق وزيد في بعض النسخ  
 لا يعبر به اي لا يبال به ولا يلتفت اليه وهو صفة شئ هذا اي تعذر البديل في الامثلة الثلاثة المذكورة  
 لان كلمة من لا تزد بعد الانبات والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل قوله الا زيد بلفظ احد  
 المحذوف من الزيادة نعم زيادة من في الانبات على ما كان البديل في حكم تكرير العامل وبه الكلمة لا تزد في  
 الانبات على ما ذهب اليه فحين ابدال من محل احد او محله المرفوع على الفاعلية وعاطف الفاعل دون من  
 الزيادة وما ولا عطفت على قوله من اي ولان ما المشبهة بليس ولا التي نفى المحبس لا تقدر ان اي  
 لا تفرق ان عاملتين متميزتين او محال او مفعول فان لقوله تقديران على تقدير معنى ايجل اي لا تجعلان  
 عاملتين بعد ما اي بعد الانبات لانها اي لان ما ولا المذكورين محلتا حيث علمتا للنفى اي لا عمل  
 النفي لانه علمت محلا لا على ان حيث علمت او خبر علمت محلا على ليس لما عرفت ان لا التي للنفي  
 انما تعمل لانها بتقيقت ان لانها تأكيد النفي كما ان تأكيد الانبات محمل عليه محمل النفي وما  
 انما تعمل لانها بنسبة بليس في النفي والدخول على الاسمية محمل عليه محمل النفي على النظر فثبت ان النفي  
 علمت محلا لا على ان خبر علمت محلا على ليس وهو علمت محصورة له وقد انتقص ذلك النفي بالاً  
 في المثال الثاني والثالث لانها بعد النفي يوجب الانبات وانتفاء علت المحصورة فوجب  
 انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيد في المثال الثاني بلفظ احد لكانت لا عاملة في البديل النصب  
 وان لم تعمل في البديل سنة للمبني فيلزم محملها الانبات لما ذكرنا ان البديل في حكم تكرير العامل

التحقير



وكذا ما لو بدل قوله الاثنى في المثال الثالث من لفظ شيئا كانت مائة في الاثنيات فحين  
ابدأ بها من المحل اقول المبدل منه في المثال الثاني الرفع على الابداء وفي الثالث الرفع على خبرية ومما  
معنوي وبها خلاف ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز بدله من اللفظ لا بما اى لان ليس محلت  
لفضيتها اى كونه مفعولا للنفى فلا اثر فيها لنقص معنى النفي النقص بنا مصدر بمعنى للمفعول  
اى لا تنقص معنى النفي بالابقاء الامر العاطلة هي لاجل متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى اتقى اثره فنظر  
معنى النفي لبقاء الامر التي محلت ليس لاجل ذلك الامر بالفعالية وانما ابرز الفعالية لانهما متعلقان  
بجارية على غير ما جى وهذا انك ومن ثم جاز الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل ان ليس محلت  
لفضيتها وان لا اثر لنقص معنى النفي في استفاض محلتها ليس زيد الاقائم استنع ما زيد الاقائم  
بالنسب على انه خبر ليس مع متقاض لفيه بالابقاء الفعلية بخلاف ما زيد الاقائم حيث  
لا يجوز الاقائم لا تنقض محال لا تنقض النفي الموجب لا تنقض الشد بليس ثم لم يفرغ قوله  
ليس زيد الاقائم بما يدل به الكلام او به التركيب فاعل جازم لما فرغ من ذلك شرح في بيان  
المواقع التي يجب فيها الجر فقال وخفون اى المستثنى مخوفون وفي بعض النسخ وخفص بعد  
غيره سوى وسواء بالاضافة لان كلاهما لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصود وفيه لغتان  
كسر الهمزة وهو المشهور وضمة حمدة وفتح السين وكسرها وهما ههنا غير متواترين على المحايمة وان  
نومنها جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اى النفي قول الخوفين وانما قال في  
الاكثر اختصارا من قول المبروفانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم  
اغفر لي ومن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم متعلق بالبدل

من الاعراب شمع في بيان اعراب فقال: اعراب غير متعل فيه اي في الاستثناء والاعراب  
 المستثنى بالاي مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالاي على النقيض الذي سبق ذكره في المستثنى  
 بالامن وجوب النصب في المستثنى من الموصوب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البديل في  
 غير موجب تام والاعراب على حسب العوازل في الناقص نحو جازي القوم غير زيد وما جازي غير زيد  
 احد وما جازي القوم غير جازي بالنصب وما جازي احد غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء  
 وما جازي غير زيد على التفرغ وانما اعراب غير اعراب المستثنى بالالانه لما استعمل بمعنى الا كان  
 ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستثنى من اعراب لان له وجه اخر لاجل الاضافة  
 وغيره لا وجه اخر به فيها لحي ان يكون ان يجوز ما بعده غير على قرينة المحتاج باقتضائه حاجته وهو  
 اعراب المستثنى فان قيل لم يلزم غير كونه بمعنى محرف قيل الاضافة المانعة للبنا ثم لما ذكره  
 في الاستثناء من ذلك بطريق الشفاة دون الاضافة فقال وغير متبدا بتاويل لفظة  
 غير خبره قوله صفة في الاصل انه بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اي مغايره حملت  
 على كونه الا الضمير للصفة او غير تاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة  
 قوله صفة او متانفة لانه لما قال هو صفة كان ساوا قال فكيف يكون استثناء فقال  
 حملت على الاي لانه حملت على الا في الاستثناء حال اي حال كون الادافعة في الاستثناء  
 او تميز اي من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف بمفهوم الكلام اي حملت على الا و  
 شاركت في الاستثناء والاستثناء محل الشكته فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر مخذوف  
 اي محلا مثل حمل الا عليها اي على خبر في الصفة حال او تميز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء

اذ كانت طرف لقول حملت الا اى كما حملت الا عيبا في الصفة ذاك انت الاتابعة  
 لجمع منقول اى واقعة بعد جمع منقول غير محصور اى غير متحقق بتناول المستثنى وعدم تناوله و  
 ان حملت الا على الصفة تنعذر اى كقولى الاستثناء ان المتصل يريم وقوله خبرنا والمنقطع  
 يريم عدم وقوله خبرنا لجمع منقول غير محصور بتناول جملة غير معينة لا يريم فيها بتناول المستثنى و  
 لا بعد فتيقن فيه كلاسوم بن الاستثناء و في قوله لجمع منقول احتراز عن الجمع المعروف حيث  
 يراد به الاستغراق او العهد فان اراد الاستغراق يعلم التناول تمام وان يراد به العهد يعلم عدم  
 التناول خبره فلم يتعد الاستثناء و في قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان مائة الا  
 واحد اجم لم يتعد الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى لو كان في السماء  
 والارض امر الهة او اثر قدرة الهية غير الله كما يحتمل من هذا النظام فالأ في الآية واقعة بعد  
 جمع منقول غير محصور وهو قوله الهة حملت على الصفة بمعنى غير وفي هذه ايضا بطرقة أخرى  
 او ربما يتعد الاستثناء في المحصور ايضا نحو ما جاء في مائة رجل الا زيدا فانها تابعة لجمع منقول  
 محصور ومع ذلك يتعد الاستثناء لعدم تيقن وقوله في المائة وعدم تيقن غير وقوله فيها  
 وربما يتعد في منقول غير محصور نحو ما جاء في مجال الاحمار الصحة الاستثناء والمنقطع يكون المستثنى  
 خلاف خبر المستثنى منه فالأولى ان يراد الحكم على تعدد الاستثناء الا على كونه جمعا منقولا غير محصور  
 اليهم الا ان يقال انهم اغبروا الغالب فله وجوده الشرطية تعدد الاستثناء وعند عدم صحة  
 الاستثناء وضعف حمل الا على الصفة في غيره اى في غير الجمع المنقول المذكور نحو قولك  
 وكل من مفاضة قوة لعمريك الا الفراق ان فانه لم يتعد هذا الاستثناء الاستغراق

كل اخ ومع ذلك محل الاعلى الصفة اي غير الفرقين اذ لو كان الاعلى حقيقتهما يقع الالفان  
 لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفتان اعران احدهما توصيف المضاف ودون المضاف  
 والقياس توصيف المضاف اليه لانه المقصود وكل جي لاحاطة افراده والثاني الفصل من الصفة  
 والموصوف بالخبر وهو مفارقة ثم لما فرغ من بحث اعراب غير مخرج في بيان اعراب سوى سوا  
 فقال واعراب سوى وسوار النصب بنا على الطرف اي على انظار فاسكان من حيث المعنى  
 لانك اذا قلت جادني القوم سوى زيد كانك قلت جادني القوم كان زيدا اي بدله فحفظ  
 صار استناد لان البدل المبدل لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المعنى والذي بدل على الظرفية  
 وقوله اصله للموصول تقول رايت الذي سواك كما تقول رايت الذي عندك وكل الطرف  
 لم يرم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على الاصح نعينا القول من خبر بها خبري غير جواز وقوله  
 غير ظرف فمخبرون في السعة نحو مرت سواك وجادني سواك ثم لما فرغ من المستثنى مخرج  
 في خبر كان واخواتها فقال خبر كان مبتدأ محذوف خبر بقرينة ما سبق ومنها خبر كان واخواتها  
 اي ام احدى اخوات كان وسعرها في قسم الفعل ان نداء الله تعالى وقوله هو المسند بعد وقوله  
 ابتداء الكلام اي وقول كان واحدى اخواتها وفي قول المسند احترام من كل ما هو المسند اليه وفي  
 قوله بعد وقوله احترام من خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك فان قيل  
 يدخل في هذا المحذوف في نحو كان زيد يضرب البوه فانه مسند بعد وقول كان وليس خبر كان  
 بل الخبر محذوف بجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى  
 فاعله فان قيل يدخل في المحذوف في نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبر ما قيل المراد

فان قيل ما كان في خبر كان



بالمسند المسند الى اسمها ان جارية بدليل فكر النوايج بعد ذلك لو كان زيد قائما فان قائما  
 مسند بعد قول كان وانما ذكر خبر كان وانواتها في المصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات  
 لانه فاعل لا ملحق به فم يذكره على وجه خلاف خبر فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على وجه  
 وقف بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بفاعل وليس بفاعل لا متقارن فاعل وهو تمام الكلام به في  
 وامره اي حكم خبر كان وشانه كما خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه ونسرايطه ويتقدم معرفته  
 اي يتقدم خبر كان وانواتها على اسمها بدون قرينة حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس  
 لاقرانها بالقرينة وهي النسب فلو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فخرج  
 لا يتقدم على اسمها بدون قرينة لزوم اللبس لو كان موسي عيسى وخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان  
 معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ لكان للبس وقد تحرفت عامله اي عامل خبر كان  
 ودون انواتها عند قيام قرينة وانما اختص كان بالتحرف لكثرة تبا ولا تحذف ذلك الا في نحو  
 قولهم الناس مجنونون يا عالم ان خيرا خيرا وان شر شر اي ان كان علم خيرا فخر اوهم خيرا وكان  
 علم شر فخر اوهم شر فحذف كان سبحانه لانه حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحده  
 المبتدأ ايضا لانه الفاء التي هي جواب الشرط عليه لا تقتضاهما جملة اسمية ويجوز في مثلها  
 اي في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يحى بعد ان الشرطية اسم وجزاها الفا  
 وبعد اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني بتقدير كان مع الاسم في الموصوفين  
 اي ان كان علم خيرا فخير او خيرا او الثاني رفعها بتقدير كان مع الخبر في الاول وبتقدير  
 المبتدأ في الثاني اي ان كان في علم خيرا فخر او خيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي

وان كان محتمل خبر آخر خبر اربع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في محتمل خبرين خبر اربع  
 خبر او يجب حذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا  
 اي لاصل انطلقت فحذف اللام بحارة ككثرة حذف حرف الجر من ان المصدرية ثم حذف  
 كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل كاستدعاء ان النظرية اياه ولادليل على ان  
 فقد العام المناسب لوجود النسب في منطلقا وهو كان فابعد الضمير المنفصل لعدم ما يتصل به  
 وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما توفى ان كان فصار ان ما انت منطلقا فادخلت  
 النون في الهمزة فحذفها فصار اما انت منطلقا فوجب حذف اللام من اجتماع العوض و  
 المعوض فبقى الخبر منصوبا وخضت ما بالزيادة بلحيا زائدة كما في قوله تعالى فيما رحمة الله وكثرة  
 من حيثها باخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير فتح بحرة اما على  
 تقدير زنتها فالتقدير ان كنت منطلقا ثم علم ان سبويه لم يجوز حذف الفعل مع المسورة  
 وجوز المبرد لانها تشبه المفتوحة في السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها خرج في بيان  
 اسم ان واخواتها فقال اسم ان سببه ان حذف خبر اي منها اسم ان واخواتها اي امثالا  
 على الاستعارة للصرح بها هو مسند اليه متانفة فيه اقترانها بما هو ليس بمسند اليه بعد دخولها  
 اي بعد دخول ان واحدى الواو فيها اقترانها بما هو ليس بمسند اليه بغير دخول ان واخواتها فان  
 قيل يدخل في الحد نحو ابوه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم ان قيل  
 المراد بالمسند اليه الذي مسند اليه خبره فيخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبر ان فان قيل يدخل  
 في الحد فانك في ان زيد فانك في الدار مسند اليه بعد دخول ان فيل المراد الذي مسند اليه

خبره بل بتبعه به ليس في التوابع بعد فخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان يرد قولهم  
 فان زيد مستند اليه بعد وقول ان وانما انقلب اسم ان واخواتها بسببه بالمفعول في وقوله  
 بعد ما يقتضي المرفوع لاني كونه فصلة حيث يشترك فيه حال في التمييز والسنن المنصوب  
 ثم لما خرج من اسم ان واخواتها مخرج في منصوبات بلا التي انفي المنصوب فقال المنصوبات بلا التي  
 انفي المنصوبات قوله انفي المنصوبات التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكانه لا التي  
 اي انفي المنصوبات اي انفي كل من المنصوبات وانما يقل اسم لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل  
 قد يكون مبنيا فلا يعمل في الدار وانما يقل المنصوب من المفعول من المنصوبات بكان واخواتها  
 والمنصوبات بان واخواتها فخرج ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب العلم من ان يكون  
 منصوبا لفظا او تقدير او محلا والمبني من المفعول وخبر كان واسم ان منصوب محلا فيكون  
 من المنصوبات بخلاف المبني من اسم لان فانه ليس منصوب محلا عنه سيويه واشياء محلا فيكون  
 من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان  
 وحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف خبر وقوله هو المستند اليه  
 استئناف وخبر اخر از عالم من مستند اليه وقوله بعد قولها ظرف المستند اليه فيه خبر اخر  
 عن نحو المبتدأ وسائر اقسام المستند اليه عن غير قول لانها في المنصوبات قوله يلعبا التمييز المشترك  
 عائد الى المستند اليه والبارز الى لا اي على المستند اليه والمجمل الفعلية اما حال من التمييز في اليه او  
 من التمييز في قولها وج لا يجب ابرار التمييز وان كان جاريا على غير ما بوله لان الولي فعل المستند اليه  
 وقد جرى على التمييز في قولها حيث وقع خلا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموضوعين تانيها

وتذكر غير نحو زيد تقر به بخلاف ما لو كانت الصدقة جارية على غير ما هي له فوجب ابرار الضمير  
 وان لم وجب اللبس نحو زيد ضاربه هي فالحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صدقة جرت على غير  
 هي له وجب ابرار الضمير في صورة اللبس وغيره نحو زيد عمر وضاربه هو و زيد ضاربه هي ما اذا  
 اسند اليه فعل جري على غير من هو له وجب ابرار الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو وعند  
 عدمه نحو زيد تقر به وقوله نكرة حال من الضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه  
 نكرة وكذلك قوله مضافا اي حال كون ذلك المسند اليه مضافا او مشبها به اي بالمضاف  
 في فعل شي هو من تمام معناه واحتمل بقوله يليها نكرة عما يكون مفعولا بينه وبين لا وما يكون  
 معرفة فوجب الرفع والتقدير وقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد  
 بالسند اليه الذي اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد غلايد فعل في احد ابوه في  
 لا ابر ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا او خبر مجموع الجملة ولذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلاما  
 حسا فذلك لانه تابع نحو لا غلام رجل ظرف فيها نظير المضاف قد عرفت في المرفوعات  
 تحقيق قوله نهى ولا شترين در سماك نظير المشبهة بالمضاف ثم لما فرغ من تعريف المنصوب  
 بلا شرح في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك التعريف فقال فان كان اسم لا التي نسق  
 انفس مفردا اي غير مضاف ولا مشبهة به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب  
 لانه لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس مفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو نسبي  
 لان هذا الضمير كان عائدا اليه ايضا فيفيد المعنى بل الضمير ان عائدا ان الى اسم لا المذكورة  
 حكما او المطلق فلور بدلالة المقيد اي فاسم لا نسق على ما نصب به الفعل مسند الى الضمير

اي على ما نصب بوجه اولي قول على ما يقع نصب به الاول الصواب لان اسم لا نصب  
 اذا كان نكرة مضافا او مشبهة به اي على ما نصب بوجه حالة الحرب من حركة او حرف  
 على ما ينبغي ان كان نصبه بالحركة يعني عليها نحو لا رجل في الدار والحان نصبه بالحركة يعني عليها  
 نحو لا غلامين ولا ناهرين في الدار والنون في المشي والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا نيران  
 ويا نيران وذهب المبرد الى انهما مستدلان بان النون فيهما مبتدات القنوين فكانت منافية  
 للبناء كالقنوين ثم اعلم ان نصب اسم لا نسق المحسن قد يكون بالفتح نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون  
 بالالف نحو يا رجل ولا ابالة وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل ولا ناهري رجل فيها وبنار اسم  
 لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بنار اذا كان مفردا او الاسماء الستة انما يكون اعربا  
 بالالف نصبا اذا كانت مضافة او شبيهة بالمضاف وانما بنى لتضمن من الاستعارة  
 لان نحو لا رجل في الدار بنى على السؤال كانه قيل هل من رجل في الدار فقيل لا رجل في الدار اي  
 لان رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفعولا بينه وبين لا انظر مفعول مالم يسلم فاعلم  
 اي من اسم لا وجب الرفع والتكرير على الابتداء نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل وامرأة  
 اما الرفع في المعرفة فلا استماع ان فيها لانها نسق المحسن وذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في  
 لفظة فلضعف عليها لكونها عاطفة عليها على ان فلا يوترع الفصل فاذا لم يكن موزنا فيها  
 رجعت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فله طائفة السؤال لان قوله لا زيد في الدار  
 ولا عمرو وجواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة وجواب من قال ام  
 وجواب من قال اني الدار رجل ام امرأة ونحو قولهم قضية ولا اباحسن لها تناول جواب سؤال

وهو انه يقال الجرس معرفة لكونها علماً فانه كنية على ابطال الب لا رفع فيه ولا تكرر فاجاب  
 بان متاوان النكرة اي بتقدير المنسل اي هذه قضية ولا منسل اي حسن لها وهو في المعنى نكرة فحذف  
 المنسل المضاف وتقيم المضاف اليه مقارن او بصقة اشهر من العلم بها اي هذه قضية وحكم لها  
 وذلك لان على من عتبه كان مشهوراً بالحكمة قل عليه السلام اقتضاكم على نظيره قوله لم يكن فريون  
 موسى اي لكل جبار قاهر عادل قيل برأى قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية  
 مشككة لا يتيقن بالحكم فيها غير ان الحسن رضي الله عنه او معناه هذا الحكم ليس اوسع جازاً فيه ومنه  
 لا قول ولا قوة الا بالمشء اي فيما كرر النكرة مع لاس غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه  
 تحت اوجبه الاول فتحتمل اي رفع الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا  
 فيها نفى الجبس والثاني فتح الاول على ان لا فيه نفى الجبس ونصب الثاني على ان لا فيه  
 زائدة لتأكيد النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمناسبة تحت نصب في العروض  
 ولا طرد كضمة المناوئ اما لا طرد فلا يصح ان يقال كل اسم لا مفردة نكرة مفتوح كما يقال كل  
 مفعول منصوب واما العروض فلان تحت اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضا في المفعول  
 بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه نفى الجبس ورفع اي رفع الثاني على ان لا فيه  
 زائدة لتأكيد النفي او على انه معطوف على الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع رفعها  
 اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على عدم البناء وحمل على الابتداء والمطابقة السؤال لانسج  
 جواب من قال احوال تام قوة ورفعها في المكر غير المفعول المناسبة السؤال وان كان فيه  
 مخالفة قياسية وانما رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت على ضعف لان



على لا بمعنى ليس ضعيف لقصور شبهه به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لا فيه نفى محض  
 فان قيل ما ترك الوجه السادس كما ذكره الركني في المفصل وهو فتح الاول على ان  
 لا فيه نفى محض وفتح الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس لان هذا الوجه وهم لانه باعتبار الصورة  
 بين الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لافراوت الوجه على الستة لان الرفع في الثاني يحتمل  
 ان يكون المحل على لفظه ويحتمل ان يكون لازمة لتأنيده النفى او يكون لا بمعنى ليس ثم قيل في  
 تفسير قولنا لا رجل ولا قوة الا بالمدح فوالا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله  
 من معصية الله تع الا بمعصية ولا قوة على طاعة الله تع الا بطاعة الله تع الا بمعصية الله  
 الا بمعصية ولا طاعة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه واذا دخلت الهمة على لا ان فيه لمعنى  
 لم تغير العمل اي لم يتغير تأثيره في المتبوع ولا في التابع لان الهمة لا تبطل على عامل تقول لا رجل  
 في الدار ولا اعلام رجل في الدار بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اوتيتي بلدي  
 ووجدته بلامال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا رجل في الدار  
 بمعنى فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل مبنيا على العمل النعوي وهو التأنيروا لا المصداقي  
 او المراد بالعمل ثم من ان يكون حقيقيا كما في اعلام رجل او شعبيا كما في لا رجل فان فتحته  
 يشبه السب في العروض والاطراد وما قيل ان طراد رجل جراه الله خيرا الا تردتي او  
 محمول على الضرورة ومضاهة اي ومعنى الهمة الدخلة على الاستفهام نحو لا انا فافتربه  
 والعرض نحو لا تزدن يا فحس اليك فان قيل ولما لم يسمي ان لا في المعرب تحقيق بالفعل  
 فكيف يدخل مبنيا في الاسم قيل ان المهم لعله خالفه في ذلك والتمنى نحو الايتان منك

فتراد في قول الشاعر لا سبيل الى خر فانه ربها ام لا سبيل الى نصرين مجاج ونحوها كالاغار  
 التعزيز وغيرهما علم ان نحو العرض التمني من مولدات الاستقمام وجعل سيوي التمني غير كالم  
 التابع حتى منع حمله على المحل بحمل الاسم فعول التمني والمهم اختار قول المازني والمبرد كما اختاره  
 الجوزي ثم لما فرغ من بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ولغت اسم لا المبني الاول بالرفع على انه  
 صفة النعت مفردا حال بن ضمير قوله بنى اي حال كون النعت مفردا يليه حال مترادفة او  
 متداخلة اي حال كون النعت على المبني بن غير فضل بينهما مبني ومعرب حملا على الموصوف  
 لكان الاتحاد بينهما معنى لانهما على شئ واحد لكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت غير  
 المفصول وتوجيه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى رفعا حملا على محله  
 ونصباً حملا على لفظه من حيث ان فتح شبه النصب في العروض والاطراد كحركة المنادى  
 وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعان لقوله معرب او منصوبان على نزع النقص اي  
 معرب برفع ونصب فلا يصل طرفيت طرفيا فتوله طريقا بالفتح والرفع والنصب وفي قوله  
 المبني اقتران من نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصباً لا غير فلا كلام رجل طرفيت فيها  
 لكون منغوثه معربا وفي قوله الاول اقتران من النعت الثاني فصاعدا فانه معرب رفعا ونصباً  
 وليس مبني فلا يصل طرفيت طرفيا في الدار والقبائل ان يقول قوله يليه يعني من قيد الاول  
 وفي قوله مفردا اقتران من المضاف والمشبّه فانه معرب لا غير فلا يصل من الوجهين  
 ولا يصل الحسن منك لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الاسعربا فتابعه  
 اذا كان مضافا مشبها به كان اولي بالاعراب وفي قوله يليه اقتران من المفعول بينهما

فانه معرب لا غير نحو لا غلام فيها ظرف لان الفاعل منع جعل الموصوف والصفة شيئا  
واحد والا اى لم يكن النعت كذلك بان كان غير اول او مضافا او متبعا به او مفعولا  
فالاخراب مبتدأ مخذوف مخبر ومجمل خبر الشرط اى فالاخراب واجب رفعا متبعا  
لعدم علته البناء كما ذكرنا نحو لا رجل ظرف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل  
غير ذلك في الدار ولا رجل في الدار كريم ثم لما فرغ من بيان حكم نعت المبنى شرع في بيان  
حكم المعطوف عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اى حمل معطوف اسم لا مبنى  
على لفظ ومرفوعا مجمل على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه  
نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير النافية للجنس في المعرفة فوجب حمله على المحل ومجمل  
الرفع على الابتداء وعاطفه معنوي نظير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قول  
الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا اب وابنا وابن مثل مروان وابنه ابوه  
يا محمد ارتدى وتارضى قوله وابن يجوز نصب والرفع محلا على اللفظ والمحل ولا يجوز في  
المعطوف البناء لما كان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يحمل  
في حكم المستقل كما زيد ونحو ومظنة الفصل بالموكلة او المعطوف على المنقضى ترا وفيه لا كثيرا  
نحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا حيلة والضعف تاثيره حتى يجوز الرفع في اسمها عنه التكرير  
بدون التعريف والفصل كما مر في لا حول ولا قوة وذلك عنه التعريف والفصل وبدون  
نحو التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك عنه المبرر بخلاف ما فان قيل ذكر حكم النعت  
والعطف دون حكم سائر التوابع قيل لان حكم سائر التوابع لا نص عنه ثم فيها لكن ينبغي ان يكون

طلبكم توبع المندوبى كذا ذكره لا نرى مثل لا اباله يا نبات الالف ولا غلامى له ولا نامرى له  
 بحذف النون جانز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايع لا اب ولا غلامى له و  
 لان مرين له على البناء على ما نصب به كما هو القياس في المفرد تشبيها بالمضاف مفعول بالفعل  
 المفهوم اى اجيز تشبيها بمثل لا اباله ولا غلامى له ولا نامرى له بالمضاف او مفعول مطلق اى شبه  
 تشبيها وحجة محللة اى كونه متبها بالمضاف مثا كذا اى لك ركة مثل لا اباله ولا غلامى  
 ولا نامرى له للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف وهو الاختصاص وذلك كان معربا لان  
 الاضافة مانعة لتبنا ركة اياها فكان كل متبا معربا فكان اثبات الالف في لا اباله  
 علامة نصب وحذف النون في لا غلامى له ولا نامرى له شبه الاضافة ومن ثم لم يحذف  
 واصل ان جواز التشبيه بالمضاف للمثا كذا في اصل معناه وهو الاختصاص لا اياها و  
 لا غلامى فيها ولا نامرى فيها لعدم مثا كذا المضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس في  
 لا اباله ولا غلامى له ولا نامرى له بمضاف الى الهاء الف والمعنى على تقدير كونه مضافا كان معرفة  
 فينرم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين الشكوة وهو لا اب له فى المعنى وهو فاسد لا متبوع  
 الا ومعنى المتعفين مع اختلافهم تعريفيا وتكميلا او فيه نظر لان الاستواء بينهما فى المعنى بالتبنا  
 وقوع الشكوة على المعين لعدم تعدد الالب والاستواء بينهما فى المعنى بعارض الشكوة على المعين لا يتنرم  
 الاتقا وبنهما فى الوضع والتمتع الاتقا وبنهما وضعيا لا الاستواء وبنهما بعارض الاترى ان وجهك  
 ووجه لك متاويان فى المعنى بعارض وقوع الشكوة على المعين لا يتنرم لعدم تعدد وجه  
 المتعالب والحقا مختلفين وضعيا وكذا اراسك وراسك وقلبك وقلبك

ومصدرك ومصدرك وبني زيد وبني جهم وبني زيد ونحو ذلك على من تمنع اللاحق ومن المعرفة  
 والشكوة ايضا ممنوع وقد يوجد موافقة بين المعرفة والشكوة في المعنى كما في وجهك ووجهك  
 وراسك وراسك وقبلك وقبلك ومصدرك ومصدرك فان كل منهما يفيد الشكوة  
 وان كان المنون منها مكررة من حيث الوضع نعم يمنع اللاحق بينهما اذ كان من كل وجه وزوايا  
 ممنوع اللاحق ومنها من وجهه وبها ان كلاهما يفيدان تقاض خلافا لسيبويه فانه ذهب  
 الى ان كل واحد من قوله ابا وعنه في عناصر مضاف الى ابياء واللام زائدة لتأكيد المنان  
 او لتأكيد اللام المقدرة ولا واقع لاني صورة التكثير وهو الذي اختاره صاحب اده فصل  
 وواف دني موافقة المعرفة والشكوة في المعنى كما في وجهك ووجهك وراسك وراسك  
 وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا لغيره لم ياتي في المعرفة بدون الرفع والتكثير وهو غير جائز  
 قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه الشكوة بصورة الفصل من المضاف والمضاف اليه باللام  
 فلا يرفع الرفع والتكثير ويجوز كذا اسم لا حذف كغيره عند قيام قرينة قياسية على حذف المبتدأ  
 ولانه هو المبتدأ في الاصل كما في قوله عليك اي لابس عليك والقرينة بهذا قول لاسي اخر  
 هذا الكلام يقال لمن يخاف اصل ثم ما فرغ من اسم لا مخرج في بيان خبره ولا بمعنى ليس  
 خبره ولا المستهين ليس في النفي والدخول على المحبة الاسمية قوله خبر ما مبتدأ وخبره  
 الخبر اي منه خبر ما وقوله هو المسند بعد وقولها اي وقول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ وخبره  
 المسند وهو فصل والحق بقوله المسند هو المسند اليه وقوله بعد وقولها اي اذا كان مسندا  
 لغيره فمما كثر ابتداء ونحوه فان قيل يدخل في انه يفرق في زيد يفرق ابو فانه مسند بعد

دخول ما ليس خبرا بل خبر مجرور تحت قيل المراد بالسند الذي اسند الى اسم ما ولا يخرج وفيه  
 لانه من يرفع قوله بعد ونحوه فان قيل يرض في احد يرض في ما زيد رجلا يرض مع الياس  
 خبر ما بل صفة خبر ما قيل المراد بالسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ما يخرج ذلك لانه  
 تابع وهي اى انتصاب خبر ما ولا والتاثير بالمتاثير خبره وهو لغة اهل الحجاز وعنده بني تميم بها  
 لا يعلمان او القياس في العامل ان يخلص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل يكون متمنا  
 بثبوته في مركزة كالجوار والجوارم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يرض ان في الاسم والفعل  
 واهل الحجاز اعتبروا بينهما بليس المحقق بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ من بيان عليها شراح  
 في بيان ما يسطر عليها فقال فاذا زيدت ان مع ما بان زيدت بين واسمها لتأكيد النفي  
 فاما ان زيد قائم وانما قيدنا بالانها لا يراو مع لا بالاستقرار واستقص النفي بالالموجبة لانها  
 بعد النفي او تقدم الخبر اى خبر عما على اسمها فاما لا زيد بطل العمل اى عمل ما ولا وفيه نظر لان  
 الشرط الاول متقيد بما وحده فلا يترتب عليه حكم عليها فالاولى ان يقال هناك عمل ما اذا حصل  
 فيه شيء من ذلك لاني صورة زيادة ان خلفه فصل يان بين ما ومعموله مع ضعفه في العمل واما في  
 صورة تقدم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها في العمل واما في صورة استفاض النفي بال  
 فلان عليها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبنى على النفي فينتج بانتفاء النفي او الحكم استغنى انتفاء  
 العلة النسخة او خبر ما ونقل من يونس جواز الاعمال مع الاستفاض كما يقول الشاعر  
 وما الدهر الا نخبونا بالهتوب وما صاحب الحاجات الا معذباته واجيب بانه ليس في البيت  
 تفصيل على الاعمال لجواز ان يكون نخبونا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر الا نخبونا



فيكون مفعول الخبر او محمول على حذف المضاف اي والذير والذوران محنون وعلى محل خبر  
 مصدر يهيئ وجعل التركيب من باب ما زيد الاسير اي والذير والذوران محنون وما  
 محذوف لا يذهب تغدياً ثم لما فرغ من بيان ما يزيل به عنها شريح في بيان ما يزيل به محل حذف  
 على خبرها فقال واذا سقط عليه اي خبر ما لا يجوز بكسر الهمزة بحرف مثبت اي حرف  
 يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانها يفيد ان الاثبات بعد النفي فالرفع اي فرغ المصنفون  
 واجب بالحل على محل الخبر او محله الرفع في الاصل على الخبرية لسطان محذوف لانها محذوف  
 ليس في النفي وقد سقطت بالتقاء النفي فيزيل عنها نحو ما زيد قائم بل قائم ولا يزال قائم  
 ثم لما فرغ من منقوبات شريح في بيان المحذورات فقال المحذورات مبتدأ او خبر مبتدأ المحذورات  
 اي هذا ذكر المحذورات وهو في هو استعمل فصل او مبتدأ او خبر المحذورات او خبر هو اي هو  
 اسم او حوب استعمل على علم المضاف اليه وهو الجرد والبار والمضاف اليه كل اسم نسب اليه  
 نفي بواسطة حرف الجر اي حرف كان ما يلزم المحل وانما قال كل اسم تنبيهاً على ان المضاف  
 لا يكون الا اسما ونحو قوله تع يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور بتاويل المصدر اي يوم  
 ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فيكون المراد بالاسم العلم من ان يكون حقيقة او حكماً وانما  
 قال نفي تنبيهاً على ان المضاف قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً نحو علم زيد ومرت بريد و  
 انما ما بريد وانما قال بواسطة حرف جر اقتراناً بما نسب اليه نفي لاي بواسطة حرف جر كسبة  
 الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله لفظاً او تقدير خبر كان المحذورة اي محذوف  
 كان في ذلك الحرف نحو مرت بريد وانما ما بريد او مقدر انما علم زيد وخاتم فصفة او تميز اي

بواسطة مفعول حرف جر أو تقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف  
 مفعولاً أو مقدراً وفيه نظر لان وقوع المصدر حالاً معاً لا يقياسي واجيب بان وقوعه حالاً  
 معاً من سببه وعند المبرد قياسي فهذا المحمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسي  
 عنده مطلقاً بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى يجوز ان ياتي زير محكا وبكار وههنا ليس  
 كذلك واجيب بان العامل ههنا بواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدرين  
 المذكورين من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تقدير اذ قوله  
 مراد احوال اي حال كون ذلك المقدر مراداً اي ظاهراً انزه اي مجزواً ما بعده وفيه اعتبار  
 من خصوصية يوم الجمعة فان الحذف فيه غير مراد وفيه نظر لانه على هذا يلزم انه لا حذف  
 المضاف اليه في تعريف المجزور وانما المجزور في تعريف المضاف اليه واجيب بان  
 تعريف المجزور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراد الاحتراز عن نحو  
 صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لکنه غير مراد  
 اذ لو كان مراداً لظهور انزه وهو المجزور لظهر من هذا الكلام ان انحرار المضاف اليه في قوله  
 غلام زيد وخاتم قفنه بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل خرج من  
 هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من داخل حرف جر  
 فلا وجه فيه تقديره ما قيل انه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل في  
 حسن مضمركما قال المع في الصفة المشبهة متى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا انقيصا ضمير الموصوف  
 فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف حسن الى الوجه

مع انه ليس بفاعل لانه لما اتجه الى تبيين فعل من اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من التثنية  
كما في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة فاحصل الجواب ان الفاعل في نحو  
الحسن الوجه بعد الاضافة والفاعل في خرج من حيث كونه فاعلا لئلا يرمى تقدير الفاعل  
فصار شبيها به ولا ضمير في تقدير حرف الجر فيه او يقال عمن ان تقديره الاسم الزائدة في قوله  
تخرج اخرج اذا اضافة الصورة تستدعي صورة الاسم لا مضافا والا لكانت معنوية فلا  
ان الفاعل من مخرج حرف الزائدة كقولك تع وكفى بالله شبيها او يقال ان نحو الحسن الوجه  
مطلق فاعلم فضة في تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة فغيره تقدير  
حرف الجر حقيقة او حكما فالقدير الفاعل للتفسير اي تقدير حرف الجر شرط اي شرطية  
ان يكون المضاف اسما لا فعلا بخلاف تعلق حرف حيث لا يشرط فيه ان يكون المضاف  
اسما فخررت بزيد فقولك التقدير مبتدأ وقوله شرط مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما  
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر مبتدأ الاول او شرط كون المضاف اسما مجردا استثنائية مفعول  
لام ليس فاعله قوله مجرد او موصوفه قوله اسما والعبارة محمولة على القاب والمقلوب مقبول  
عند السكاك مطلقا سوار تسمى بكنة لطيفة او لا اي مجردا هو من تنوينه او ما يقوم مقام من تنوين  
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لعدم زيد وضمارب عمرو وحسن الوجه وضمارب  
وفد بو زيد فلا يجوز الغلام زيد والضمارب زيد يسقط التنوين لاجل الاسم لاجل الاضافة  
ولتأني ان يقول لشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جائز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل  
الاسم لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا استثنائية لاجل الاضافة حقيقة حكما

فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجذر منه او الاصل الحسن وجهه  
 والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكان حذف من المضاف  
 لكان الخبرية فان قيل فيشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جائز اتفاقا وان لم يكن مجزوا  
 تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جواز كونه ناجزا محلا على الحسن الوجه على  
 ما بني فكان في حكمه فان قيل فيشكل ذلك في نحو كم رجل وضاربك وتحتاج بيت السد  
 حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجر دلائل الاضافة قيل المراد بالتنوين اسم من ان يكون لفظا  
 او تقدير او هي مجزوة من التنوين التقديرى والمقدر كما لم يفظ عنهم وهي اى الاضافة  
 بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفيا وتخصيضا  
 والفظية اى منسوبة الى اللفظ اى نابعة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية اى فالاضافة  
 المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فتقوله مضافة صفة تقوله  
 فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اسم جامد  
 نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البطل فان الكريم صفة  
 غير مضافة الى معمولها فان البطل ليس معموله اولا يقال كريم البطل بل يقال كريم من في البطل  
 وكذلك مصارع مصر فان مصر صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس معمولها وكذلك  
 الاضافة في هذا الضارب زيد اس فان المضاف اليه ليس معمول للمضاف فكان  
 في قوله غير صفة اقتران من نحو ضارب زيد وحسن الوجه لان المضاف متقنه وفي قوله فقتل  
 الى معمولها اقتران من خروج مصر وكريم البطل لان المضاف صفة مضافة الى غير

معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم  
 لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة  
 مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدأ او الخبر في قوله  
 المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان  
 الاضافة المعنوية شرع في بيان اقربها فقال وهي اي الاضافة المعنوية بما معنى الهم  
 فيما عدا جنس المضاف وطرقة اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وطرقة  
 يعني اذ لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا طرقة وهو ما كان المضاف اليه مبائناً  
 للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقاً نحو يوم الاحد وعلم الفقه او بمعنى من في جنس  
 المضاف اي في المضاف اليه الذي هو من جنس المضاف اراد بكون المضاف اليه  
 جنس للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كاتم فقه فان اتمام قد يكون  
 من فقه وقد لا يكون وكذا الفقه قد يكون قاطعاً وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك  
 بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقاً فيكون الاضافة بمعنى اعم  
 كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان من الغلام وزيد مبائناً ومن اليوم والاحد عموم وخصوصاً مطلقاً  
 فان اليوم قد يكون احداً وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوماً وكذا من العلم والفقه فان العلم قد يكون  
 فقهياً وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علماً فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقاً  
 كاحد اليوم او ساوياً له كليت اسد فالضافة تمتنع وما ذكرنا مبيناً ان المراد بكون المضاف اليه  
 جنس للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين ان المراد  
 به كون

يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ان يعبر اصطلاح المضاف اليه على مضاف وعلى غيره ايضا  
 كما يعبر اصطلاح القضية على انعام وغيره فيكون الاضافة في بعض النظم بمعنى اللام حيث لم يعبر اصطلاح  
 للمضاف اليه على المضاف او المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في بعض النظم  
 وثمة ويريد وجهه والاضافة في يوم الاحد وعلم الفقه في جميع النظم وبين زيد وطور سينا وسعيد  
 ايضا بمعنى اللام حيث لم يعبر اصطلاح المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان  
 او بمعنى في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف  
 مكان نحو ضرب اليوم وقتل كربلا وهو قبيل اي كون الاضافة بمعنى في قبيل في الاستعمال فلا دلي  
 ان يحيل الاضافة الى ظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان ادنى ملابسة واختصاص  
 ينفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اقسام الاضافة باو في ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم  
 ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه نحو لك كوكب سهيل اي كوكب له اختصاص باليوم  
 فخر بملابسة انها تشرع في التنبؤ لاسباب الشتاء عنه طوطى لا قبله كما به شان التاء المبدية  
 الشبهة لا مورني اجابها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة  
 استقرى لا عقل والالازم وادوت على الاقسام الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام  
 الثلاثة لان فائدة هذه الاضافة ان تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تنبيه به او فرضية  
 المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وصفت لهذه المعاني فحانت هي المعينة لتقدير مثل  
 فخرم زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم قضية مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة  
 بمعنى في فان قيل الاضافة المعنوية ايضا منحورة على هذه الاقسام الثلاثة فخصارب زيد



وحسن الوجه وسائق البلية في وجه تسميها الاضافة المعنوية بما قبل حرف الاضافة في الاضافة  
 اللغوية غير منقولة في النسخة المذكورة بل يقدر بحسب اقتضائها على اسم الفاعل المفعول به  
 في باب البلية وعند عدم اقتضائها كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لفردية الجمع  
 لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستلزم صورة اللام لا معناها والالكانت معنوية او يقال للام  
 ان حرف الاضافة مقدر بلام نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه  
 ملحق بنحو غلام في تقدير من في سائق البلية ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فعله بذا  
 بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما ونعم بعض الناصرين ان هذا على مذ  
 الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اما على مذ من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف  
 فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على من قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا  
 لنيابة من حرف الجر فان لم يكن حرف الجر فليكن بوزن الاسم منه ويحسن ان يجاب بان يمكن  
 لمن يثبت للمضاف الحقيقي تحريكه من التنوين او النون لاجل الاضافة متحققة او حكما وفيه  
 الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اي تعريف  
 المضاف اليه المعروف بنحو غلام زيد سرية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال  
 والاتزان بينهما فان المضاف اليه متزل متزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الاتصال  
 فيجب ان يسرى اليه تعريف المضاف اليه كسرانية التانيث في قولهم سقطت بعض اماره  
 غير او بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراوه وضاع غلام له من زيد فهو صيته زيد يراوه  
 اعظم غلاما او اشهرهم بكونه غلاما او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الحاجة او الذين

وجيء غير معين على خلاف وضع الاصناف الا في غير مثل فانها لا يتعرفان وان ايضا في المعرفة  
 لكونها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل شتمه فمعرفة  
 لعدم الابهام فوعليكم بالولاء غير السكون وفلان مثل عام والاني حسبك ونزرك وكيفك ما  
 فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى لكاف والاني واحدا من ابي كريم ونسج وهدو  
 عبده ويطنة لانه تاويل كريم ولينم يقال فلان واحدا من ابي كريم وفلان بطنه اي ليم ففان فقرة  
 وعلى بعضهم بوجوه الفهم للمضاف الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون فلان  
 صدر بلبه ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل باحد وتفيد تخصيصا مع النكرة اي مع المضاف  
 المنكر فلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقييد الشيوخ فانك اذا قلت  
 غلام كان شاعرا في استه فاذا قلت غلام رجل عقل عنه بعض الشيوخ حيث لم يبق صالحا  
 لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقلت الشيوخ الشابة في النكرة وشرطها اي شرط الاضافة  
 المعنوية تجزئ المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من  
 المعارف فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل  
 المراد تجزئ المضاف من التعريف اخلاؤه عنه حقيقة بان كان في اللام فمخذف لانه او  
 عما قبل بالكرة او كما كان في غلام زيد بمنزلة الممكن منزلة المفعول في قولهم ضيق فحم الركبة وسجان  
 الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط تجزئته منه لتأنيص الاضافة لان المعرفة  
 لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل كان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاصل  
 وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة بان قيل الغلام زيد لزم تعريف المعرفة وتخصيصها

وبوجه فلم تعد الاضافة تعريفية ولا تميز الكائنات ضالعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف  
 الحرف من المضاف فاضافة المعرفة تقييد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف  
 فيصير ذلك باللام اذا اضيف الى العلم او التفسير في حكمه فلا يكون ضالعا ولا يبرم فحصل ما سئل عنه  
 فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما اتفق ازيد والمترتبة في الاضافة الى المسمى  
 نحو الغلام الرجل حمل عليه صورة الاضافة الى الاحرف نحو الغلام زيد والغلام كمراد للباب  
 فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في قولهم والعق والفردق واين واللان  
 واين كراخ في لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف واذا كان المترتبة اذا كان المقادير  
 احرف فانهم يجوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرفة باللام والاضافة  
 والفردق وبين واللان اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف  
 الاصل باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالآلة وضع التعريف القصد  
 محسوس لا غير وضعي فجاز للمسلم تغيير ما يحيل يقصد فلا يبرم تعريف المعرفة بخلاف تعريف  
 باللام فانه بالآلة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قياها لانه وضعي فلا مجال  
 في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة بل باللام لانه يستلزم تعريف المعرفة ولهذا المعنى  
 يجوزوا ان الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنه ان المعرفة باللام لا امتناع  
 ذلك ولقائل ان يقول فلما وادام يجر اضافة الاعلام بجمع التعريف العلمي ولا الكثرة  
 بالتعريف الاصل بالاضافة ولما وادام يجر اضافة الاعلام بجمع التعريف العلمي ولا الكثرة  
 خلع التعريف الاضافي من الاضافة مع قيام الاضافة بغيره يمكن واجيب عنه بان الاضافة على

على الإطلاق ليست بموجب التعريف الإضافي وضعاً للام فكانت قاصرة لم تبق قوة الآلة المنوطة  
 لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والإضافة دون اللام للمايزم التسوية بين القوي والضعيف  
 وبما جازة الكوفيين من الثلاثة الأنواب من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في العدد  
 مضافاً إلى معدود وشبهه من العدد نحو خمسة الدراهم والمائة الدينار متمكين بأن المضاف  
 والمضاف إليه فيما صدق عليه فإن الخمسة هي الأنواب فلما كان المضاف في الاعداد  
 هو المضاف إليه كما يكثر في ذات واحدة فلم يحصل التعريف في المضاف بواسطة المضاف إليه  
 أو المعروف فشرط أن يكون مغايراً للمعروف فإذا اراد التعريف أو قل حرف التعريف  
 في الجزء الأول لانه محل التعريف لأن المقصود بالذات في الحقيقة الأصلي المعدود ودون العدد  
 وهذا انتمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح لانه يستلزم جواز ان يتم اللفظة ايضا  
 بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه فان انما هو اللفظة لم يقل لجوازه اهدم قوله ما سبده ادو  
 خبره ضعيف اي ما جازة الكوفيين من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف  
 استعمال الفصحاء اذ خلاف القياس فذكرتم من لزوم تحصيل الماحصل وانه خلاف استعمال الفصحاء  
 فثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام بقول الفرزدق  
 لا زال قد نعتت يداه اذ اذره في اورك خمت الاشياء به وغير ذلك واما ما جاز به  
 في الحديث من قوله لا بالالف الديار فحمل على البديل ودون الاضافة ثم لما فرغ من بيان  
 الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية فقال و الاضافة اللفظية ان يكون المضاف  
 صفة مضافة وهي اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الى معمولها اراد بالمعمول به

لأن المقصود تعريف العدد والمعدود  
 كما في خمسة ولم يخل الشرح عنه لأن

ان يكون محذورا لفظا ورفعا ومنسوباً بمعنى وفي قوله ان يكون صفة اتمرها اذا لم يكن  
 لفظاً مزيدها اضافة معنوية وفي قوله مضافة ان معمولها اذا كانت الصفة مضافة  
 الى غير معمولها نحو مصباح مصر وكريم العبد وضارب زيد المس فان اضافة معنوية علم ان  
 محل قوله ان يكون صفة على اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتدأ والخبر اي  
 علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول  
 وحسن الوجه اضافة الصفة المنسوبة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المنسوبة ابدية  
 لانها ابدية عامة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابدية لفظية يجوز  
 عليها في مطلق سواء كانت بمعنى الاستمرار نحو زيد مسعود وجملة او بمعنى الماضي نحو زيد خارج اليوم  
 المس وذلك لان اولي مشابهة الفعل يعني لذلك الرفع لثمة اختصاصه به واما اضافة  
 الى المفعول فاما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال ولا تقيده الاضافة اللفظية  
 فائدة الاتخفيف في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين وتوحي التثنية وجمع حقيقة  
 او حكماً لما ذكرنا في حسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدرة في نحو حاج بيت السيد و  
 صار بك تخفيف في اللفظ حكماً او التنوين المقدرة كالمحفوظ ولا تقيده غريفاً ولا تخصيها لابتها  
 في تقدير الافصال اي ما يجوز وفي اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب نحو حسن الوجه وضارب  
 فان قيل يريد عليه مررت برجل ضارب امرأة او ضارب المرأة فانه اضافة لفظية وقد  
 افادت تخصيها عند الاضافة فكيف يجمع المحصر قيل ان لم تعد تخصيها عند الاضافة  
 فاعرف هذا فانه مما ينبغي ان يعرف في هذا المحل فان قيل فائدة قوله في اللفظ قيل فائدة

ص  
 بل هو محل قبلها بجملة مررت بغير محل  
 فان الاضافة تقيده تخصيها عند الاضافة

الإشارة الى وجه التسمية او تخفيف التقابل بين الاضافة الدفعية والمعنوية صريحا ومن ثم  
 ان من اجل ان الاضافة الدفعية لا تقيد الا تخفيفا جازما مررت برجل حسن الوجه واستنع زيدا  
 حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكير حيث لم تعد الاضافة الدفعية تعريفا  
 ولو افادت التعريف لاستنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى المحر المذكور وجواز  
 هذا لعدم يتبين على عدم افادتها التعريف لا على المحر المذكور حيث لا يتعلق به لعدم افادتها تخفيفا  
 قيل كلمة ثم بهذا اشارة الى ما هو المقصود من المحر المذكور لانه لما قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه  
 انها لا تقيد تعريفا جازما للكلام واستنع مررت بزبد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة  
 والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة الدفعية لا تقيد الا تخفيفا  
 ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب بازيد لحصول التخفيف  
 بحرف نون التثنية والضارب بازيد لحصول التخفيف بحرف نون الجمع واستنع الضارب  
 لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة او التثنية فحدث لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيفا  
 وكذا استنع الحسن وجهه وحسن وجهه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان التثنية  
 تقتضي اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يحل الضارب زيدا على ضارب زيدا  
 كما حل الضاربك قيل لو حل على ذلك لم يبق للاستعاط التخفيف فائدة في صورة ما  
 خلاف للفرد اي يخالف هذا القول خلافا للفرد فانه اجاز ذلك قولا يتقدم الاضافة  
 على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام للتعريف واجيب  
 بان الاضافة على هذا يكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام



لاجل تنقيف باحوال اللام لزم  
ان يترك الاضمة

عدم بقاها الرجوع الى النصب الذي هو الاصل لنزول اخرضت الاضمة لاجل كذا في نحو اني  
بيان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضمة وليعبر الى الاصل على ان يقولوا بان  
اللام المنقضة لفظا وحرف مجردا لا يوصى لمخاطب الظاهر وضعف قول لا مضي الواجب المماثلة  
البيان بحسب ما هو في الترخي خلفها اطفالا لمكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وبعده  
على قوله المماثلة من باب الضارب زيد والحسن وجه وحسن وجهه او المعنى باعتبار العطف  
الواجب بحسب ما وانما قوله الواجب المماثلة من باب الضارب الرجوع المحو الى حسن الوجه  
على ما تاتي فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ومنع فيلزم امتناعه دون  
ضعفه قيل لما كان المتابع بحيث قد يحمل في المتبع كما في رب شاة وسخلتها ويا يزيد وهما  
وغير ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها وبالحارث لا امتناع وقول حرف النداء على ما فيه الكفاية  
واللام وامتناعه بقول رب على المعرفة تحمل لجاز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون  
امتناعه وانما ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحمل فيه لا يحمل في المعطوف عليه  
لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المتأين المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم  
ان يحكم بضعفها لانه مثلها فما السر في ان يحكم بضعفه دونها واجيب بان عدم الضعف  
في يا زيد والحارث باعتبار حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما على  
عطف على المنادى محلي باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا فيما يخص  
بالمعطوف عليه والتجريد من اللام يفتقر بالمنادى لتلاخيص التاثير التعريف فلا يتعدى  
الى ما عطف وعدم الضعف في رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضمة في حكم الانفصال

لعدم

لعدم قصد التعيين أي رب شاة وسملتها فيجوز دخول رب عليه أو باعتبار أن الضمير في تحتها  
 نكرة لأنه عائد إلى النكرة غير مختصة بكم من الاحكام فالضمير في رب رجلا مضاف أو إذا كان عائد إلى النكرة  
 مختصة بكم من الاحكام فوجاه رجلا فمعرفة فانه معرفة لان الضمير عائد إلى هذا الرجل أي دون غيره  
 لذاتي الرمي والعباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جبر وجبه ما وماذا انصب محلا على محل الماية  
 أي على أنه مفعول معه فلم يكن ضعيفا أو اعرفت هذا فخير رجوع إلى أصل البيت فنقول الواجب الماية  
 هي إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يرب الماية البجان هي النوق البيض وهي صف الماية  
 أو بدل منه وقوله وجبه ما عطف على الماية أي وجبه تلك الماية والمراد وجبه ما رايها على الاستعانة  
 أو الرعي قائم بذاته للوئيش كما أن العبد قائم بذاته للولي أو على الحقيقة والاضافة بادني  
 ملازمة كوكب محرقا وقد طرقت وقوله هوذا حال أي حال كون تلك الماية هدييات  
 الفتح قوله تربي أي تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب السؤال وهو ان يقال جاز  
 الضارب الرجل مع استعانة التخفيف ان قال لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب  
 بان القياس كان يقتضي عدم جواز ملكته انما جاز محلا على الوجه المختار في المتن وهو جبر الوجه بالاضافة  
 للمنية للتخفيف في حرف الضمير من الفاعل الذي هو كائنه لان الاصل احسن وجهه وجبه محمل  
 اشتراك في كون المضاف مفعولا والمضاف اليه جبا معرفتين باللام كما جاز كل وجه حسن الوجه  
 بانصب محلا على الضارب الرجل بالنصب لا قولاً بالاستعانة بالاضافة المفعولية للتخفيف  
 وانما قال على المختار لان فيه وجهين آخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول  
 وجه كون جبر مختاراً يسجي في الصفة المشبهة ان شاء الله تعالى قوله محلا مفعولاً له مافعل المفهوم

أي فاجز محلاً أو فاجز محلاً جاز محلاً لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد فاعل الفعل  
 المصل وفاعل المفعول له لأن أي في النحوي وجاهز محلاً المسألة المذكورة وناهج الفعاليات  
 وشبهها في الفعاليات جواب سؤال وهو أن يقال جازاً ضاربك وشبهه على راحة  
 مع عدم التخييف لأن سقوط التنوين لاجل اللام ومن الإضافة وبها فممن قال أي في قول  
 من قال هو سيؤيد ومن تابعه أنه أي أن ضاربك مضاف ومن من قال أنه غير مضاف  
 والخاتمة منسوب الحمل على المفعولية والتنوين محذوف لاقصال التمييز ففتح لا في الجواز  
 إلى حمل فاجز بان القياس كان يقتضي عدم جواز لكنه أجاز محلاً على ضاربك وإضافة  
 تسمية التخييف حذف التنوين المقدرة أو التنوين إلى إقط لاقصال التمييز فوجه من غير اللام  
 والإضافة مقدرة فإذا اعتبر الإضافة سقطت من التقدير فحصل التخييف في اللفظ  
 حكماً أو المقدراً والمفهوم وجب حمل من أكتفى في حذف التنوين قبل الإضافة فإن قيل  
 ما دليل على أن سقوط التنوين في ضاربك لاقصال التمييز ومن الإضافة قبل قيل أنها  
 سقطت للإضافة حتى كان التخييف فيه حذف التنوين المحقق قيل لو سقطت للإضافة  
 لكان ينبغي أن يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال علم أنها  
 لاقصال الكاف للإضافة فكان التخييف فيه حذف التنوين المقدرة ولا إضافات موصوف  
 إلى صفة كذا لم يجمع بين الضدين لأن الصفة من حيث أنها صفة يجب أن يكون ما  
 للموصوف في الأعراب فهو كانت مضافاً إليها كانت مجرورة فلم يرب متابعها للموصوف  
 في الأعراب فيؤدي إلى أن يكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولأن الموصوف بمرم أن يكون

او مساويا للمضاف لا يجوز ان يكون انصر اوساويا لكونه مبنا او لم على ما سبق ذكره  
 ولا صفة لضاف الى موصوفها لان انضافتها الى موصوفها ان كانت بتقدير مضاف اليه  
 على موصوفها وان كانت بتأخر مضافه يفرم تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلها مما متنع  
 وجانب الغربي وصلوة الاولى والبقلة المحقار جواب سوال يريد على قوله ولا يضاف موصوف  
 الى صفة وهو ان يقال ان اجماع والغربي والاولى والمحقار صفات حيث يقال السجدة اجماع  
 وجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة المحقار وقد اضيف اليها موصوفها فاجاب بان ذلك  
 متناول بحذف الموصوف من المضاف اليه اي سجد الوقت اجماع وذلك يوم الجمعة  
 كان هذا اليوم جامع للناس في سجدة الصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى  
 وبقلة الحجة المحقار وانما اضيف البقرة الى الحجة لانهما ثبتت من الحجة بالحق لانهما ثبتت في  
 ميل الماء فيقعها ليس فكان تبيينها الى بسيل الماء حتى منها ومن جرد تطبيقه واخلاق نيا  
 جواب سوال يريد على قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان مجرد والاغلاق  
 صفتان للتطبيق والنياب حيث يقال تطبيق مجرد ونياب اخلاق وقد اضيفتها الى موصوفها  
 فاجاب بان ذلك متناول بحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه  
 مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتخصيصه حيث يبقى بينهما بعد حذف موصوفه  
 فاصلا تطبيق مجرد ونياب اخلاق فحذف الموصوف فبقى الصفة مبهمه يحتمل ان يكون  
 صفة لموصوف اخر فاضيفت الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا  
 وهذا لما قيل في قول النابغة والمومن العائد ان البطر ميسجها ركبات مكتبة بين الفيل والسند

العبر بيان وتخصيص ما نحن ان يقطع النظر من كونه موصوفاً لا تقدم الصفة على الموصوف فيكون ملائمة  
 في جرد قطيفة واخلاق نيب من باب اضافة الاسم الى الالف نقيضاً وبياناً مثل خام وقصة لاني  
 باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الهامش توضيح ان مجرد ليس بصفة للقطيفة وكذا  
 الاطلاق ليس بصفة للنياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة مجرد ونياب استحق لانه ماخذ  
 الموصوف واستعمل الصفة مقامه مستغنى عن ايراد الموصوف فعبار في الاستعمال كانه غير صفة  
 بمنزلة فاتم ثم حصل الابهام وهو ان مجرد من اي جنس هو فاضاها الى الجنس الذي بين يديها انما  
 خاتا الى قصة وهو ما كان موصوفاً لها في الاصل نقيضاً وبياناً لا نظر الى انها اضافة الصفة  
 الى موصوفها فقالوا مجرد قطيفة واخلاق نيب محاصل التاويل ان مجردوا اخلاقاً بعد حذف  
 موصوفها اقامتها مقام موصوفها متاويل بانها غير متعين فلم يزم اضافة الصفة الى الموصوف  
 فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رفع الابهام فلم يبقوا الكلام على مملكتها  
 بكونه المحذوف ثم الرد قلت هذا الامساح ما كان وانما عرض بعد طول العهد المعنى للموصوف اما  
 عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كانت الازمنة شائعة بالموصوف فلم يقع الابهام  
 اذ ذلك حتى لو كانت الابهام اول ولة لما غير الكلام على اصله فان قلت بعد الابهام هذا رد  
 الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانا خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم يرجع الى  
 الموصوف بل اصابت في المبين والبيان بالاضافة هو الاصل ثم مجرد معنى مجرد وهو عريان  
 والقطيفة كسائره محل كثر ومعنى قطيفة مجرد قطيفة مستعربة عن المحل اي ذهب تحملها الى منزلة  
 اخلاقها والاختلاق بفتح البصرة جمع خلق بفتحين ولا يضاف اسم محال للمضاف اليه

الى ما يصير مضاف اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله اي مماثل له في العموم والخصوص  
 بان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر يعني لا يضاف احد الاسمين المائلين في  
 العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كانا ان وناطق او متساويين كليهما واسم  
 مثال المتساويين من الالفاظ مجتبس ومنع مثال المتساويين من المعاني فلا يقال الرب الاسد ولا منع  
 مجتبس فان قيل قد جاز اضافة الديوث الى الاسد بفهم الهرة وسكون السين في قول العرب بن  
 ليوث الاسد قيل يستأول معناه ليوث كاطمة من بين الديوث بحيث انها ليوث بنسبة  
 الى سائر الديوث كما يقال مولاً فوامس فوامس اشرف الاثر في عدم الفائدة المطلوبة من  
 الاضافة وبها التعريف والتخصيص لا امتناع كون الشيء معروفا بنفسه وتخصصا بنفسه وهذا  
 القيد اني قوله عدم الفائدة ملحة لما تضمنه قوله لا يضاف اي منعت اضافة اسم مماثل  
 للمضاف اليه لعدم الفائدة الاليفية المعنى متوجه النفس الى القيد وبما راعى الفعل شتبا وهذا خلاف  
 كل الدرام ومنه في الاسم المعنى اي من ذلك الشيء فانه يختص الفاعل بالتفصيل اي فان المضاف  
 لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدرام والعين اعم من الشيء لان الكل  
 قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير والعين اعم قبل الاضافة فيحصل الوجود والمعدوم و  
 بعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف  
 مائلا للمضاف اليه خاصا لاسم باب اضافة احد المائلين الى الاخر فيفيد الاضافة بتجسيم  
 المضاف بالمضاف اليه وقوله سعيه كرر و نحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كزبطيب  
 وقيل في جواب ما يقال ان سعيه يماثل كررا في المفهوم من حيث انها علمان لشخص واحد



وتقرر جواب انه متناول بأداة المفهوم والسمي بالاول واللفظ والاسم بالثاني فاذا قلت  
 جازل سعيك كذا في تلك قلت جازل مفهوماً واللفظ او سمي به الاسم اي جازل سعيك للسمي باسم كذا  
 فهو في الحقيقة اضافته الشئ الى خبره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ وسمي لا غير الاسم ثم قوله وقوله مقبلة قوله  
 متاخر خبره وقوله سعيك كذا مقول او بدل منه واذا اضيف الاسم "سعيك المراد بالصحيح في كلام" خاة  
 ما ليس في خبره حرف علتة فهو غلام ونوب ودار وهو ذلك لان عينه يقع من اخر الكلام والوجه  
 اي بالصحيح والمراد بالمتعلق بالصحيح ما اخره او اويار قبله ساكن كدونه فبني وانما كان بالصحيح لان حرف  
 العلة بعد السكون لا تنقل عليها الحركة معا ضمة خفة السكون نقل الحركة لان حرف العلة بعد  
 السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تنقل عليها الحركة بعد السكون  
 يعني في ابتداء التاليف اية حركة كانت لقوة التشكيم في الابتداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة  
 اللسان فيحصل ما حركة فهو وصول ويسير وقاية وهو ذلك بعد السكون لا تنقل عليها الحركة  
 اية حركة كانت وقوله الى يار المتكلم متعلق بوجه اضيف وقوله كسر اخره خبر القول وهو اضيف  
 اي كسر ذلك الاسم وهو حرف الذي وقع قبل الياء الموافقة الياء في علاني ودولي وفبني والياء  
 مفتوحة بحلة الاسمية حال او عطفت الاسمية على الفعلية بأداة البنوت في الثانية كما في  
 قول التابغة على قول باللف الدرام المفروب ضرباً ما لكن مير عليها وهو منطلق فان الحجة الاسمية  
 هي قوله وهو منطلق معطوفة على الحجة الفعلية وهو قوله مير عليها بأداة البنوت في الثانية  
 ولو لم يرد البنوت لكان المعنى مير عليها وهو مير لان الانطلاق جنس وهو المراد فكذلك انما يرد الثانية  
 البنوت فحسب عطفت الاسمية على الفعلية وانما تحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف

ملحقاً

به الحركة لتلازم الابتداء بالسكن حقيقة لكاف التشبيه وواو العطف وقاية او حكما كما ان الضمير  
 في المرتك واليار في غلامى ودلو وطيس كذلك والاصل فيها بنى على الحركة الفتح للخفضه او ساكنة  
 للتحقيق ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح خرج في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره  
 اى اخر الاسم المضاف الى يار المتكلم الفا مطلقا سوا كانت للتشبيه او لغيرها ثبتت تلك الالف  
 عند الاضافة نحو عصاى ورحاى وعلماى لعدم موجب الانقلاب وبذلك يعرف العار وفتح الدال  
 اهم قبيل قلبها اى الالف التى كانت في اخر المضاف الى يار المتكلم حال كونها كانت  
 لغير التشبيه يار وتدم تلك الياء المبدلة من الالف في يار المتكلم فيقول طهي ورحى لانهم  
 لما ارادوا الكسر الالف قبل يار المتكلم لم تكن الياء لم يقدروا قلبوا الالف يار فاجتمع على  
 فادخلوا احدتها في اخر جملات ما اذا كانت للتشبيه فانهم يشيرون بها فيقولون غلاماى وذلك  
 لان الالف التشبيه علامته الرفع فلو قلبت يار لالتبس المرفوع بالمنسوب والمجروح والمكان  
 اخر الاسم المضاف الى يار المتكلم يار سوا كانت للتشبيه او للجمع او لغيرها او عمت تلك الياء  
 في يار المتكلم لاجتماع المشيئين نحو سلمى بفتح الميم سلمى بكسر ما وقاضى وانما عاد المحذوف في قاضى  
 لان التثنية سقطت لتثنية بالاضافة التى يرفع منها ومن ايار اجتماع الساكنين وان كان  
 اخر الاسم المضاف الى يار المتكلم او ساكنة قلبت يار او عمت تلك الياء المبدلة  
 ان لو او في يار المتكلم لاجتماع الواو واليار وسبق احدتهما بالسكون نحو سلمى والاصل سلموى  
 فاقبل قلب مرمى وفتح الياء اى يار المتكلم في الصورة الثلث المذكورة اى فيها كان  
 اخره الفا او يار او واو او لم تكن لكائين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون

فيفتح خزائن ذلك واختير الفتح لخصته اما الاسم المستفاد من ابى اى فيقال في اضافة  
 اخ واب الى يارستمكم اى الى يارمخففة ولا يرد اللام المخففة وهي الواو كما لا يرد في غير الضافة  
 ابراهيم بعد حذف حرف العلة نسبة مجرى الصحيح مثل يدي ودي وقائل ان يقول  
 لا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى يارم  
 اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها اجاز ابو العباس المبرد اى الى يارى المشددة بوزن  
 الواو المخففة وقلب ياروا دغامة في يارمتمكم وانما يرد ابراهيم مجرى اضافة اليها الى الظاهر او  
 الى المضمرة غير البارز نحو ابوي وابه واوزير وانوه تمسك بقول الشاعر ولى مالك ذو الجبارين  
 فاصل ابى عنده اب فاصنف الى يارمتمكم فصار ابوي باثبات حرف العلة مثل لانه  
 الى يارمتمكم كاثباتها عند الاضافة الى غير ما فاعل واجيب بان الاب يجمع في كلامهم جميعاً  
 فيقال ابون وابن كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذاً كما في قول الشاعر  
 وقد نبيا بالانبياء فيحصل ان يكون قوله ولى جميع سلامة مجرد بواو القسم ويكون عند  
 ابن نم اضيف الى يارمتمكم فسقط نون الجمع وادمنت يارمتم في يار الاضافة مثل هذا  
 الاحتمال يرفع التمسك به فان قيل يجمع بالواو والنون مخفص باللام العقل ووصفاتهم والاب  
 اسم جنس وكذا ابن قتيب ان مثل هذا الجمع قد جاز في الاسماء الناقصة المنقوصة بحذف اللام  
 كقولون وبنون وسنن جبر الماقات منها والاب منقوص مثلها فلما يستحق جمعها  
 كجمعها لكن هذا الجبر ليس بواجب وان كان كثيراً اذ الجبريات كثيرة ثم المبرد وانما يرد المخففة  
 في اى الى فقط لا يرد في غير هذا وهو رواية جارية عن الحسن بن عروبة بن عيسى وابن

فلاية

عنه المرد في الخي والي وهي وتقول في اضافة من دم الى ياء المتكلم هي وهي شبيهة بمحقة  
 بلاء المحذوف يعني ان حكمها حكم اخ و اب وانما صرح بهنا بقولهم ولم يعطف على الخ و الي  
 تحذف من نسبة اليه وهو الي نفسه ولو قال يقال هي وهي لكان اولى للتحذف من نسبتها الى الخطاب  
 ايضا مع ان اضافة هم الى الخطاب غير صحيح لانه اب النزع فلا يضاف الا الى الاني اليهم الا  
 ان يقال ان الرجل اذا قال هي كان محمولا على حذف المضاف اي هم امراتي او يقال ان  
 قوله وتقول على صيغة الغائبة دون الخطاب بقرينة هي اي وتقول قائله ويقال في اضافة  
 ثم الي ياء المتكلم في كبر النفاذ وتشد ياء الياء في الاكثر والافصح براد الواد المحذوف وقبلها ياء و  
 او ياء ياء في ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل ثم فوه  
 بليس فوه فحذفت الياء لثابت حروف العلة ثم قلبت الواو ميما تقرب من جها ولو  
 لم تقب الواو ميما لقلب الفاء تحركها وانقاع ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين  
 وبقاء الالف والتنوين فبقى الاسم المعرب على حرف واحد وبه الضرورة مفقودة في  
 حال الاضافة لعدم موجب حذفها وبوالقاء الساكنين فرد الي الاصل ولم تقب ميما  
 وقيل هي لقلب الواو ميما قياسا على حالة الافراد وفي بعض النسخ غير فصيح لان  
 قلب الواو ميما في الافراد الضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقا الميم عند عدم الاضافة  
 غير فصيح واذا قطعت هذه الاسماء من الاضافة قيل اخ و اب و هم من وهم مثل يروم  
 فبذلك لاماتها جعل الاعراب على عينها او ما هو بديل عن العين كما في ثم وجار اخ دون  
 اب كرو مطلقا فيقال هذا اخو اخوك ورايت اخا واخوك ومررت باخو واخوك

وجاراً وأباً كعصاً فيقال هذا أباً وأخاً وأباك وأخاك ورايت أباً وأخاً وأباك  
 وأخاك ومررت باباً وأخاً وأباك وأخاك ويقال في تشبيه البهائم والخوان وفي  
 جمعها أباء وأخوة وجار في تشبيه الأبن والأخ وفي جمعها أبون وأخون وجاراً وأخ  
 من دين وجاراً لك وأخك معربين بالحركة مضافين إلى خبر ياء المتكلم ثم قول ثم يجوز انفتح  
 الفاء وضمها وكسر ما وفتح الفاء ففتح منها أي أن ضمها وكسر ما لدلالة فتح الفاء عليهما و  
 في بعض النسخ لم يذكر قوله منها وجاراً تشبيهه بالميم مع فتح الفاء وضمها مطلقاً قيل التشبيه  
 بمنى على الضرورة وليس بلغت فيه وجاراً مقصوراً مع التثنية في الفاء مطلقاً وجاراً اتباعاً لفتح  
 الميم في حرقات الأعراب وجاراً حم مثل يداي حمك مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الأعراب  
 على العين وضمي في كونه ميموزاً معرباً بالحركة كانت التثنية ودلوا في كون آخره واوله  
 وعصاً في كونه مقصوراً معرباً بالحركة كانت التقديرة مطلقاً متعلقاً بالكل أي في حال الأفراد  
 والاضافة فإذا كان مثل يد يقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت بحم  
 أو حمك وإذا كان مثل ضبي يقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت  
 بحم أو حمك وإذا كان مثل زوف يقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت  
 بحم أو حمك وإذا كان مثل عصاً يقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت  
 بحم أو حمك وقد جار مثل شيار أيضاً مطلقاً فيقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو  
 أو حمك ومررت بحم أو حمك وجاراً حم مثل يد مطلقاً أي في الأفراد والاضافة  
 فيقال هذا حم أو حمك ورايت حم أو حمك ومررت بحم أو حمك وجاراً حم تشبيهه

مطلقاً وذو الضافات الى مضمحل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل الى محل  
 اسم الجنس صفة الاسم فمررت برجل ذي مل والصغير ليس باسم جنس ولا يقطع عن الاضافة  
 لوضعها لازمة الاضافة الى اسم الجنس الظاهرة وما جاء مضافاً الى مضمحل هو الهم وصل على محمد وذويه  
 اي اصحابه او مطلقاً عن الاضافة كقول الشاعر ولكنني اريد به الذوياني اي اصحابنا فشاؤا وجاء  
 في ذو النصفين والقصر ثم لما فرغ من بيان المعربات التي اعربها اصيلي شرع في بيان المعربات  
 التي اعربها تبعي فقال التوابع الادم للجنس فلا يفرق تعريف الافراد كل ثمان كلمة على سبيل المثال  
 وهو جنس من حيث انه يشمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال  
 والتمييز وفي ذلك فانهما ثوان وفصل من حيث انه يخرج ما ليس بثان في المبتدأ والفاعل والمفعول  
 الاول وفي ذلك باعواب سابقة اجار والمجرور صفة ثان اي كل ثمان تتلصق باعواب سابقة  
 وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وانما ثمانين كنهما ياب باعواب سابقهما من جهة واحدة  
 اي مقتضى واحد فرفع عاقل في جاني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لاسم جهة فاعلية اخرى  
 وكذا اريت رجلاً عاقلاً ومررت برجل عاقل وكذا سائر التوابع فاعرف وفيه احتراز عن خبر المبتدأ  
 والمفعول الثاني والحال بعد الحال وفي ذلك مما هو ثمان باعواب سابقة لاسم جهة واحدة  
 بل اعواب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعواب الثاني في السبيل  
 بمقتضى واحدة وخبر المبتدأ كذلك لانه ثمان باعواب سابقة وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو  
 الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت واعطيت فانه ثمان باعواب سابقة  
 بمقتضى واحد وهو المفعولية فيغني ان يكون كل منها تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية



خرج خبر المبتدأ اذ هي رفع خبر المبتدأ المتحدة نوعا وهي الفاعلية لاخر والآن فاعلية خبر المبتدأ  
 غير فاعلية المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه سندا اليه وفاعلية خبر المبتدأ من جهة كونه  
 جزا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعول باب علمت واسطيت المتحدة نوعا وهي المفعولية لاخر  
 الان مفعولية الثاني خبر مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه مفعولا  
 ومفعولية الاول من جهة كونه مفعولا عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة كونه مفعولا  
 ومفعولية الاول من جهة كونه مفعولا فان قيل فخرج من قوله ثمان الصفة الثانية والثالث فعلا  
 قيل المراد بالثاني المتأخر في كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل فخرج من قوله باحزاب ساجدة  
 نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني و  
 ان الثاني والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باحزاب ساجدة قيل في العريف التوابع  
 من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فخرج ذلك او نقول المراد باحزاب ساجدة على تقدير ان يكون  
 احزاب ولو فرضنا فلا يخرج ذلك فان قيل فخرج من قوله باحزاب ساجدة فوجاهة قوله الرعايل  
 قيل المراد ما هو احزاب لفظا ومجلا فلا يخرج ذلك فان قيل فخرج من قوله باحزاب ساجدة يازيد  
 العقل برفع العقل ولا يصل طريقا بنصب طريقا قيل المراد ما هو الاحزاب حقيقة او حكما  
 وضمة يازيد ونحوه لا يصل احزابان حكما من حيث انها يشبهان الاحزاب في العرو من والاطراد  
 ثم لما خرج من بيان التوابع خرج في قسمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد  
 والتبدل وعطف البيان فقال في قسمها النعت وانما قدم النعت لكثرة جهات تتبعه  
 لانه لا يتبع المنعوت في الاحزاب والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

خلاف سائر التوابع تابع حبس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع ومفصل من حيث انه يخرج منه  
 غير التوابع يدل على معنى حاصل في متبوعه مطلقاً ثم ان التوابع ان في قوله يدل على معنى في  
 متبوعه مطلقاً احراز من الحال لان معنى قوله مطلقاً غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه  
 عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التأكيد في مثل جازي القوم كلهم مجموع لانه تابع يدل على  
 الشمول والجميع الماحصلين في المتبوع واما الثاني فان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخصاره  
 بقوله مطلقاً فالاول ان يقال ان قوله يدل على معنى في متبوعه احراز من سائر التوابع سواء فوج  
 جازي القوم مجموع وفي قوله مطلقاً احراز من جازي القوم مجموع لان معناه اي غير مقيد بحال  
 النسبة والتأكيد مقيد بحال النسبة وفيه احراز من سائر التوابع كذا في الشرح وفيه نظر لان التأكيد  
 لا يخرج منه جازي القوم كلهم مجموع فانه تابع يدل على الشمول والجميع الكائنين في المتبوع فوج جازي  
 القوم كلهم مجموع وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والجميع لكن مقيد بحال النسبة  
 قال سمي فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض السامعين هذا القيد دفع توهم من يتوهم ان حال  
 داخل في التوابع لا للاحراز عنه فان قيل يدخل في الحذف بدل الفعل وعطف البيان فوج جازي زيد  
 صدقك ان كان بدلاً وكذا يدخل بدل الاشتغال فوجبني زيد علمه وهو ذلك قيل ان  
 مثل ذلك يخرج باعتبار الجينية اي ذكر بحيث يكون مقصوداً بالنسبة دون متبوعه وكذا  
 عطف البيان لم يذكر بهذه الجينية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فان قيل خرج من هذه الصفة  
 السببية فوجازي رجل حسن غلامه فان مناعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى  
 في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع العلم من ان يكون حقيقياً او سببياً وفائدة اي فائدة النعت

يدل على معنى في متبوعه مجله بدل التوابع  
 فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه  
 بل ذكر بحيث

تخصيص أو توضيح التخصيص عند النجاة عبارة عن تعليل الشروع والابتمام المحاصل في الشرائع  
 نحو رجل عام فان قوله رجل فان بحسب الوضع يحتمل كل فرد من الافراد الرجل فاذا وصفت بعلم  
 ازال الشروع والاحتمال تنصبت بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال  
 المحصل في العارضة فوزين التاجر عند ما قال قوله زيد كان يتحل التاجر وغيره فلما وصفت  
 بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد التأكيد لمحض التأكيد غير تخصيص وتوضيح وذلك  
 اذا كان الموصوف مطلقا عنه الما طلب بذلك الوصف قبل ذكره فوالبسم الله الرحمن الرحيم  
 او لمجرد التأكيد نحو التاجر بالاسم الشيطان الرحيم او لمجرد التأكيد اذا دل الموصوف على ذلك  
 الوصف بالنقض مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكدة اذا الوحدة يفهم بالتأني في نفخة  
 وقد يكون النعت للكشف فالحسم الطويل العريض العميق كذا او الفرق بين النعت المؤكدة والنعت  
 الكاشفة ان النعت المؤكدة يؤكد بعض مفهوم المنعوت كالمس الدار والواحد ونفخة واحدة  
 وحسن سبي ونداب شديد ونمس منير وبرد رقيق والنعت الكاشف يكشف تمام ما عليه المنعوت  
 كالمثال المذكور كما لم يذكر النعت الكاشف المقابلة بالنعت المؤكدة وقد يكون النعت للتعليم  
 اي لانتقاء التخصيص بنوع دون نوع فلو كان ذلك في يوم من الايام انك يقصده منه مجرد كونه يوما  
 لا امر اذ انما على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا لو كان ذلك في وقت  
 من الاوقات اي يقصده فيه مجرد كونه وقتا لا امر اذ انما على ذلك من كونه وقتا  
 ووقت الظهر وكذا لو جازي رجل من الرجال اي يقصده فيه مجرد كونه رجلا لا امر اذ انما على ذلك  
 من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النعمان من طوائف النعت ان يكون مشتقا واليه وجب

المخرج من المالك وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق ونظفوا تاو يد شرح المص في قولهم  
 فقال ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون اللفظ مشتقا كعام وعاقل او غيره اي غير مشتق  
 لان المعنى من اللفظ تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق كما حصل لغيره  
 فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق كقولهم  
 من النخلة ان الاشتقاق شرط حتى يادلو غيره ببارة بالمشتق واختار المص انه لا فرق بين  
 ان يكون مشتقا او غيره اذ كان وصفا فلهذا لم يوضع غير مشتق اي اذ كان وضع غير مشتق في  
 لغز المعنى اي لدلالة على معنى عموما اي وضعافا ودلالة عامة يعني في جميع الاستعمالات  
 مثل تيمم ونحوه قال يقول باري بجل تيمم او ذوال وغان كل واحد منهما يدل على معنى في  
 متبوعه في جميع الاستعمالات او خصوصا اي وضعافا ودلالة خاصة يعني في بعض  
 الاستعمالات كاتي اسم ميمنه اسم الاشارة مثل مرت برجل اي رجل كامل فاي  
 دليل على معنى في متبوعه اذ وقع صفة لشدة في موضع المدح لم يدل في قولك اي رجل عندك عليه  
 ومرت بهذا الرجل فان اسم الجنس لما يدل على معنى في متبوعه اذ وقع صفة للميم وذلك المعنى قرين  
 حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات واما المعنى قيل ان الميم يدل على الذات فحقين  
 ولان اسم الجنس على المعنى ولذا لم يوصف الميم بالاسماء الجانحة وبزيد هذا ومرت بعلام زيد هذا ومرت  
 بعلامك هذا ومرت بعلام هؤلاء فان اسم الاشارة لما يدل على معنى في متبوعه اذ وقع صفة  
 للميم ولذا صارت الى العلم او الى المقهر او الى مثله ولا يقع صفة في قولك هذا زيد ويوصف الشدة  
 بالجملة خبرية وهي جملة التي يحصل الصدق والكذب فمرت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة

على معنى في متوجه كما يوجد في المعرفة كذلك يوجد في الجملة وانما نفيها بالجملة خبرية اخرها من الجملة  
الاشائية كالامر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني وغير فافانها لا يقع صفة ولا خبر ولا صلة  
ولا حال بدون تاويل لان الاشائية لا نبوت لها في نفسها وانما نبوت الشيء للشيء في موضع  
في نفسه ولا يوصف المعرفة بالجملة خبرية فلا يقال مرت بزيد قام بوجه او بوجه قام لان الجملة مكررة  
فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت جملة مكررة لان الجملة التي لها محل من الاثر ب حسب محته  
وقوع المفرد موضعها والمفرد الذي يسبق من جملة مكررة لانه انما يكون باعتبار العلم الذي يات به التمييز  
لان الاصل في العلم ان يكون مجموعا ليعينه السامع ويغني ان يكون بمرادون قال ان الجملة مكررة  
في الرمي ويلزم التمييز في جملة التي يقع صفة المكررة ليحصل الربط بينهما ويوصف بحال الموصوف  
اي حال قائمه بالموصوف فمررت برجل حسن فالحسن قائمه بالرجل ويوصف بحال متعلقه اي  
بحال قائمه بتعلق الموصوف مثل مررت برجل حسن فالحسن حال قائمه بالعلم وهو  
متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف وهو الذي هو عين مبنية وبين الموصوف علاقة  
اقربية من النسب كمررت برجل قام بوجه او ملك كمررت برجل حسن فالحسن او في الجملة كمررت  
برجل فكم طويل فوجه او بعيدة كمررت برجل قام فالحسن بوجه فالحسن بوجه اي التبع بحال الموصوف  
في الاثر اي يتبع الموصوف ففعا ونفعا وجرا والتعريف والتكثير والاخر والتشبيه يجمع  
والتذكير والتأنيث مكان الاقاربين الصفة والموصوف فيما صفة قائمية وقيامه بالموصوف  
ويوجد من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاثراب الواحد من التذكير والتأنيث والثاني  
يتبعه اي النسب بحال متعلق الموصوف في خمسة اي يتبع الموصوف الاول جمع الاول

اراد بالجملة الاولى رفع والنصب والجر والتعريف والتكثير ويوجد من هذه الامور في قارب  
 اثنان الاطراب والواحد من التعريف والتكثير في الباقي اى باقى الامور المذكورة من الافراد  
 والثنائية والجمع والتكثير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر  
 الذي بعده في المطابقة في التكثير والتانيث وتعين الافراد لان النعت في هذا القسم يسمى بفعل  
 من حيث ان كل منها مستند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تكثيره اذا كان الفاعل مذكرا او  
 يجب ثانيته اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجب افراذه اذا كان الفاعل مظهر اسنى او مجموعا  
 فذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الجملة الاولى فيقول من رت برجل قائمته جارية  
 وبامراة قائم غلامها ويرجلين قائم ابوها ورجل فرب غلامهم كما يقال قامت جارية وقام  
 غلامها وقام ابوها وذهب غلامهم من ثمة بالباردون النار على ما سبق ذكره اى لا يصلح كون  
 النعت في هذا القسم في باقى الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه بافراود  
 الخان فاعله جميعا كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قاعدون غلامه كما ضعف  
 قام رجل يقعدون غلامه لان النعت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله  
 الفعل اذا استند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمنع يجوز كونه من باب المكنى  
 البرئيت ويجوز من غير ضعيف قام رجل قعود غلامه بجميع النعت مطابقا لفاعله لان  
 جمع التكثير في علم المفرد فكانه لم يجمع بل يثبته على صيغة التوازي الفعل في حركة وسكناته  
 بخلاف قاعدون فانه يوازي الفعل في حركة وسكناته والمضمر لا يوصف بشئ لان فاعله  
 المصغرة في المعارف التوفيق وغير المتكلم والمخاطب الحرف المعارف فهو صحتها تحصيل الحال





سوار كان بلا واسطة فوجد ان الرجل صاحب الفرس اذ بواسطة فوجدت بالرجل صاحب الحمام  
وانما يوصف بغير مجالان غيرهما من المعارف اعرف من البتة فلو وصف ذو اللام بغير مجالان  
كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي اختاره المصنف وهذا انما على  
ان تعريف للصفات على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف بجميع الصفات  
فاجاب زمرت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا انما على ان تعريف للصفات  
الى اى معرفة كانت اولى من تعريف المعارف عندهم وامثال الاسئلة المذكورة على ما ذكر المصنف  
محمولة على البدل فان قيل ان اللام يوصف بالوصول بالاتفاق كقولنا ان الموت الذي نعرفه  
فكيف يصح ان يوصف بالوصول في حكم ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الفارب ويكنى ان يحل  
الانفص والساوي على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الاول  
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فيساو الكلام الموصوف المعروف والمنكر لكنه يراد به  
قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص منه  
ويراد عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل هو اخص منها  
اعلم ان وجه ادريس كل حيوان ابيض لا كل ابيض حيوانا بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابل ابيض  
الحيوان لان يقال الموصوف انما يكون بوصفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق  
مساو لناطق بعد التوصيف بالابيض اخص من الابل ابيض وحيوان قول الموصوف اخص  
مساو بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم بيان اشتراط كون الشيء موصوفا  
وقال ان يقول لو اراد الاخص والساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يعني عليه قوله ومن ثم لم يوصف

في اللام لا يمتدح او بالمضاف الى مثله فان العلم في قلب جازي الرب العلم يخص من الرب  
 على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالانتماء المساوي ما ذكرنا اولاً وانما التفرم جواب ما يقابل لما استوى  
 في اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف فما بال اسم الانشاء التفرم وصفه بذي اللام  
 دون المضاف الى ذي اللام او جواب ما يقال ان اسم الانشاء اعرف من المضاف الى  
 ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصح المذكور وهو شرط كون الموصوف شخصاً  
 ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذي اللام لما يجوز وصفه بذي اللام لا استويهما في رتبة التعريف  
 قياساً على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذي اللام او بالمضاف الى ذي اللام وتقرر  
 الجواب انه التفرم وصف باب هذا او جواب هذا السما والاشارة بذي اللام وبانه  
 والتي المحولين على ذي اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام لا بهام اي لا بهام متقني  
 لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الانشاء لا بهام ولا بالمضاف الى شيء  
 من المعاني لانه كالتب البیان من المضاف اليه فلو كتب البهم البیان منه فاستغنى  
 عن المستعير السؤال من الفقير والغمير والعلم بعزل عن كونها وصفين بشي' لفقدان معنى الوصفية  
 فيها وبوالد لا على المعنى فلم يبق لبيانها الا ذواللام وما احتج به من الذي والتي وانما يقتضي البهم  
 بيان الجنس لا بهام الذات فيقتضي صفة تعين ذات وتدل على ذات والاسماء الدالة على الذات  
 هي اسماء الاجناس ومن ثم اي ومن اجل ان المقصود من صفة البهم بيان الذات وكشف الجنس  
 ضعف مرات هذه الالاف وان كان وصفه ذواللام من حيث ان البياض عام لا يقتضي جنس  
 لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا بد ان فيه بيان الجنس ومن مرات بهذا العالم لان العلم يحق

المنق

بخش واحد وهو الانسان فحينئذ ان كان من جنس ثم لما فرغ من النعت فرغ من بيان  
 العطف بالمرحوم يسمى عطف النيف ايضا فقال العطف تابع بالمرحوم مقصود بالنسبة  
 مع متبوعه والحقير بقوله تابع مقصود بالنسبة من غير البديل من التتابع لانها غير مقصود بل متبوع بها  
 وقوله مع متبوعه من البديل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا العطف بل نحو جاري  
 بل مرفوعان ثم وليس مقصود بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للانفراج عن الاول والانيات  
 للثاني والاضراب لا يربح القصد قيل المراد بكونه مقصودا العلم من ان يكون مقصودا ابتداء  
 او اعتبارا او المعطوف عليه بل مقصودا ابتداء او المعطوف مقصودا اعتبارا بتبدل الراي وكلها بما  
 مقصودا ابتداء الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف بل وبين بدل الخلط لان متبوعه خلط غير مقصود  
 في الابتداء والاعتبار لانه يثبت على ما سبق البيان بخلاف المتبوع المعطوف بل فانه مقصودا ابتداء  
 فاذا قلت جاري في غير بل مرفوعا كنت قاصدا لاجباري زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك  
 فقرب عنه الى مرفوع فتقول بل مرفوع واذا قلت مررت برجل جارك كنت قاصدا للاخبار  
 برؤسك فسبقت لك على مرفوعا بل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بل ولكن نحو جاري  
 زيد لا مرفوعا فان العطف ليس مقصودا بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصودا بالنسبة  
 الالزامية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو جاني زيد لكن مرفوعا فان المتبوع مقصودا  
 بالنسبة السلبية والتابع مقصودا بالنسبة الالزامية قيل معناه تابع معطوف باصل النسبة  
 ولا يدرى مقصود بكيفية النسبة من السلب والاياب فلا يرد شي ثم لما فرغ من العطف  
 من في بيان شرطه هو متوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه اي متبوع العطف

الحروف العشرة ومسا في بيان الحروف العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد ومحمد فخرج  
 تابع مقصود بانسبة مع مقبولة وتوسطا بينهما وبين مقبولة لو اذ اعطف على الضمير المتبوع  
 المتصل كالمبفصل او اعطف على الضمير في لغة تاليفه مبفصل وانما كالمبفصل لان  
 الضمير في المقتضى غير مستقل بنفسه او بمؤنزة الجز من الفعل والمعطوف اسم مستقل قوي  
 وغير مستقل ضعيف فلو عطف عليه لم يطف القوي على الضعيف فيلزم الخطا المتبوع من  
 التابع ومؤنزة التابع على المتبوع ويخرج فالكلمة مبفصل بحيث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفها  
 على المتفصل من غير الوجه فلا يبرم العطف على خبر الكلمة من وجه ولما قيل ان يقول هذا مقبول  
 في البديل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كل واحد منها مستقلا ومبتوعا بغير  
 مرفوعا مستقلا فيلزم ان يولد مبفصل كالتاكيد انه لو ربي المتن والبديل في قوله تعالى  
 واسموا النجوى الذي ظنوا في قول من قال الذين ظنوا بديل من الضمير البارز في السور او  
 وعطف البيان في قوله زيد جازي الوجه البديهة عطف بيان للضمير المستقل في جاز  
 فيلزم من حيث التابع على المتبوع والخطا المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان  
 وانما استقليل لفظا لئلا يكونا غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بانسبة فيمتنعان الضمير  
 المتصل الذي هو كالجذر لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف باحرف فانه مستقل من  
 كل وجه لاستقلال لفظا وحكما واما البديل فهو مستقل لفظا وحكما كما معطوف من مقبولة غير مقبولة  
 بحيث انه في حكم النتيجة فهو متبوع لفظا لا معنى فلا خبر في الخطا هذا النوع من المتبوع واستقلال  
 تابع مع خبرية بخلاف العطف باحرف فان مقبولة مقصود فلا يسوغ الخطا من التابع

او يقال لاخير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع خبرية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين  
 بالنسبة كانا متحليين بنسبة متبوعيهما وانما طبعهما في عدم القصد لهما من استقلالهما وكذا لاخير  
 في خبرية المتبوع واستقلال التابع في البديل لان متبوعه وانما كان متبوعا لكنه منقطع في حكم الخبرية  
 فيعارض هذه جهة جهة المتبوعية فلا يستقيم انهما طبع خبرية مع استقلال تابعه وفي العطف  
 التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تأليدهما في البديل منه وبيان دون العطف عليه  
 تحقق الفرق بين العطف وبين تأليدهما والبديل منه وبيان لان التاكيد وعطف البيان  
 غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعيهما والبديل وانما كان مقصودا لكنه غير مغاير  
 لمتبوعه فيتا في الخطا لهما من متبوعياتها فلاخير في استقلالها مع خبرية متبوعياتها بخلاف  
 العطف فانه مقصود ومغاير للمتبوع واستقيم استقلاله مع خبرية متبوعه فان قيل  
 لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيده الضمير المرفوع المنفصل  
 بالعين والنفس على التاكيد بمنفصل او لا ضمير استقلاله مع خبرية متبوعه قيل انما لم يجر تأكيده  
 الضمير المرفوع المنفصل بالعين والنفس لانه التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة  
 لطلب السبب بالفاعل لانها يقعان فاعلى كثيرا فزيد ضرب وهو منفرد بغير جار مجر عنه  
 بخلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعهما فاعلى فلا حاجة الى التاكيد لعدم السبب وانما قال  
 على المرفوع المنفصل احتراما اذا عطف على المنصوب المنفصل او على المرفوع المنفصل فانه  
 يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا فخر بتاكيد وزيدا وما جاز في الا انت وزيد بخلاف  
 المرفوع المنفصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع فصل استثناء مفرغ

أي كد منفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المرفوع المنفصل  
 المعطوف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد بمنفصل مثل ضربت اليوم وزيد فانه عطفت  
 على التاني في ضربت بدون التأكيد لظن بان حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد  
 عن المتبوع بالفصل فلا يلزم فيه التتابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم  
 استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور اذ اعطفت على الضمير المحرور راجعاً الى ما قبله  
 انما فصل حرف جر او مضاف في حررت بك وبزيد وحررت بغلامك وعلام زيد  
 بانما وجب إعادة انما فصل لتلازم العطف على جر من حيث انه لا يفصل عن الجارة اصلاً  
 فلو عطفت عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على خبر الكلمة فان قيل لم لم يوكده الضمير  
 المنفصل لتلازم العطف على الخبر من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المنفصل قيل  
 تأكيد الضمير المحرور غير ظاهر لاجتياحه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المحرور بان يقال  
 حررت بك انت وزيد اذ لم يوجد المحرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المنفصل واما قراءة  
 الحمزة لتأولن به والارحام بالجر عطفاً على الضمير المحرور في قوله به فتأول قيل الواو في  
 قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد إعادة انما فصل ان محارو المحرور  
 عطفت على اجازو المحرور ام تقول المحرور عطفت على المحرور قيل المحرور عطفت على المحرور  
 والعالم مكرر لكن اختلفت في جر المعطوف فقيل بمره بالجار واجاز الشان كالعدم معني  
 بليس قوله المال بيني وبينك فان ضمير الخطاب لما عطفت على ضمير التكلم المحرور راجعاً الى  
 وحين وجعل كالعدم معني التحقق انما فاته الى المتعدد لما عرفت انه لا يضاف الا الى المتعدد

وقيل من المعطوف بالجوار النافذة فانه ليس باقل من مجاز المقم والمحاق الزائدة في نحو لم السلام  
وكفي ما يصدق بما لا ينبغي مع اتحادها وزيدا وها هو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه  
فيما يجب ومنع ولذلك ضعف الواجب المانية السمان وعبداء وكذا الضارب الرجل  
وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمنع هذا دون ذلك والفرق  
بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المانية وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضمير ماني حكمها  
فكان في حكم الواجب المانية بخلاف وزيد حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان  
قيل هذا الاصل وهو المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع يتقضى في كثير  
من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وجب الله حيث بنى المعطوف عليه واخر المعطوف  
ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اطرا با وبنار ومنش يا زيد  
والحادث مع دخول يا على المعطوف عليه لتجوده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف  
لعدم تجوده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث لم  
يقول يا في المعرفة باللام ومنش زيدا شجاع ولام حيث اشتمل المعطوف عليه لا فيما يختص  
بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبنار لا رجل وزيد ويا زيد وجب الله فان البنار في اسم لا ياتي  
لنفي الجنس تفهم من الاستعراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة  
وكذا البنار في المنادى لقياسه مقام كاف او نوك وذا يختص بالمنادى المفردة المعرفة ولا يتعدى  
الى ما عطف عليه من المضاف اذا اضافة مانعة للبنار وكالتجود عن اللام في باريد والحادث  
فالجر ورفع اجماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه كاشمال

الضمير في المعطوفات هو ذلك قبل المعطوف في حكم المعطوف عليه



في زيد شجاع وعلامه في ذلك فان شتما في الضمير في الخبر فيقولون انهم مشتق فلا يتعدى الى عطية  
 من الجواهر في حاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعلته  
 بان يوجد سبب البناء او سبب اشتغال الضمير في المعطوف عليه وكون المعطوف مخ لا يكون  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه يوجب  
 ان يتبع فخر شاة وشمكتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اي ورب شاة وشمكتها  
 او محموله على كناية الضمير كذا ليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقال عليه غيره فكيف  
 يصح القياس على رب رجلا ونعم رجلا ومن ثم اي ولا يصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
 فيما يجب ومتنع لم يجر فيها زيد بقاء او قائما ولا ذاهب بمرد الارتفاع اي رفع ذاهب  
 على انه ضمير لقوله محرو و هو مستلزم ولا يجوز النصب والحجر بالعطف على معمولي عامل واحد  
 اي عطف ذاهبا على قائما او بقاء و عطف محرو على زيد لا متناع على ما في خبر المتقدم وقال بعض  
 الشرحين انما يحجر النصب والحجر لانه لو نصب او جر عطف على خبر المنسوب او الجور لم يجر في  
 المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه نظر لانه لا يتحمل  
 ان يكون هذا البعض التركيب كما قلتم في زيد قام محرو والمرتبة على تقدير العطف على الضمير  
 وقام التركيب ان يقال ولا ذاهبا محرو وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم  
 جواز النصب والحجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلان  
 عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله  
 في هذا الكلام صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيها عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه

سبيل الشدة و مثل رب رجلا  
 ونعم رجلا وفيه نظر لان كناية  
 الضمير ذ

انما جاز هذا الكلام اي ما جاز هذا الكلام الا لانها اي لان الفاعل في قوله فيغضب فارسية  
 لا عاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فارسية عاطفة ايضا لقول الطعنة فاستعينة  
 واستعينة فارسية فيكون يغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف  
 فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فارسية نفي بباربطة لانها توجب سببية القول  
 للنسبة فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاعل يعود الى الروابط فكيف يدعى بباربطة  
 والاولى ان يقال انها فارسية وهي وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل  
 بحجة واحدة فيلغى بالربط في احدهما عن لزومته في الاخرى نظير الربط في الاول الذي يغضب  
 زيد الزباب والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد والذي يغضب زيد يطير الزباب  
 ونظير الربط في الثانية الذي يطير الزباب فيغضب زيد فرئى خبر الذي وفاعل يغضب والضمير  
 المستكن فيه اي في فيغضب هو زيد ثم اعلم ان يغضب من باب سمع واذا عطف على  
 معمولي عاملين مختلفين لم يخر في صورة ما نحو زيد في الدار وعمران الحجرة وان زيدا في الدار  
 وعمران الحجرة لان الواو حرف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عملها ولا  
 الواو في ان زيدا في الدار وعمران الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في  
 وبين خبره فاصل مجبى او التقدير وفي عمران الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترامها اذا  
 عطف على معمولي عامل واحد فانه جاز اتفاقا نحو ضرب زيد وعمران بالعدم المانع للو  
 فان قيل لا يستعمل اذا والماعني جهة جينية لان استعمالها يدل على وجود العطف على معمولي  
 عاملين مختلفين ووقوع غلبة فكيف يتوهم وجود العطف على عدم اجواز الصواب يقال

ولم يحذف العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذ او الماضي هنا اعتبار لطيف وهو  
 الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين يحكم بعدم جواز ان اعتبر المحي طب غلبة وقوة بناء  
 على وضوح الدليل على امتناعه وكذلك الى بهذه العبارة ولم يقل ولم يحذف العطف خلافا لغيره فان  
 جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الاستثنى مخرج اى لم يخرج في صورة ما الا  
 صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما في فوفى الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو واجب  
 الى على الاصل وغيره من البصريين المتأخرين به ان لا يختار المصنف فالجرح عطف على الدار والعامل فيه  
 في المحذوف عطف على زيد العامل فيه لا ابتداء المجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه  
 وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه سمح من العرب كما في قول الشاعر كل امرئ تحسب امرأته  
 ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نار  
 عطف على امرئ المنصوب والعامل فيه تحسب وكما في المنى لكل سواد اثمرة ولا يفيضا شجرة  
 فان قوله يفيضا عطف على سواد المجرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على اثمرة والعامل  
 فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماح لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماح ولم يسمع  
 الا في صورة تقدم المجرور خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون  
 وحل الاشكالية المذكورة على حذف المضاف وابقا المضاف اليه على اعراب واحل ما رتوقه  
 بالليل نارا ولا حل يفيضا شجرة هذا على نحو ما جاز في بعض القراءة يريدون عرض الحيوة الدنيا والبدن  
 يريد الاخرة بالبحر اى عرض الاخرة ثم ابقا المضاف اليه على اعراب والمان مناذ لكن حذف  
 المضاف في مثل هذه المواضع اى فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا

مضاعفاً لشيء آخر قياساً على ما فرغ من العطف بالحرف خرج في التأكيد فقال التأكيد تابع لقرار امر  
 المتبوع أي شانه في النسبة أي نسبة الحكم إلى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه فان قولك  
 جاءني زيد قبل ذاك نفسه بوجبة نسبة الفعل إلى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبة إلى غيره مجازاً او متعلقة  
 وهو كلام زيد ورسوله وكتوبه فاذا قلت نفسه قررت امر زيد في نسبة الفعل اليه او الشمول أي  
 شمول نسبة الفعل إلى المتبوع نحو جاءني القوم عليهم فان قولك جاءني القوم بوجبة الشمول والاحاطة  
 أي جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد ان القوم مجازاً بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت  
 عليهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة يميز عن نسبة في اضافة الامر إلى  
 المتبوع أي يقرر امر نسبة المتبوع او شمول او يميز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو  
 الامر واحترز بقوله تابع عن غير التوابع وبقوله يقرر امر المتبوع ما سوى التأكيد وما سوى الصفة  
 المقررة وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا في  
 البديل لان متبوعه معنى غير مقصود فلا يكون تقريراً او قولهم ان الابدال للتقرير معناه انه للتقرير  
 ما صدق عليه البديل لا للتقرير للمتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها أيضاً  
 تقر امر المتبوع نحو نفخة واحدة وال واحد والمس الذي يخرج بهذا القيد بل احترز بقوله  
 في النسبة او الشمول الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الاخر اولى لاني النسبة او الشمول  
 هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة وفرق المصنف في منزهه بان تقريرها بالتضمن  
 وتقرير التأكيد بالمطابقة وفيه نظر لان المتبعون في قولك جاءني القوم عليهم المتبعون أيضاً  
 يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع

فقط فينبغي ان يكون تأكيد اعلی ان الصفة الكاشفة الينا تقرير المتبوع بالمطابقة  
 فينبغي ان يكون تأكيد اقل الفرق الصحيح بما ذكرنا اولاً فان قيل فرب الرجاء والمبرور  
 الى ان يجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فعني قولهم جازي القوم اجمعون ان مجيهم كان  
 مجتمعا فذاً وذاً م لغير الكلام الاول لان الكلام لا يفيده الشمول فقط فليفت يكون تأكيد  
 عند جماعه وجب ان ينصب على الحال او يقال جازي القوم جميعاً فيل كونه والا على صفة  
 الاجتماع لا ينافي كونه والا على الشمول تقريراً وتقرير الشمول يعلم لا ينافي تقريراً يجمعون واتباعه  
 لانه قد تغير الشيء ويكرره مراراً وتكراراً سمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول  
 اصلاً فتقول المراد تقرير المتبوع في نفس الشمول او صفة اجمعون تقريراً في صفة الشمول وهو  
 الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف ان زيد اقام لعدم التقرير في النسبة او الشمول في  
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي او البحث في قسم الاسم فلا ضمير في خروج التاكيد  
 المحرف وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لمجس التاكيد  
 سواء كان اسماً او فعلياً او حرفياً واجيب بان المراد تقرير المتبوع في نفس النسبة او  
 صفتها وان المتكررة تقرير صفة نسبة اجلة وهي كونها اثارية او طلبية لا ابتداءية ونسبة  
 الالفاظية هي التي تكرر السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه متروكاً فيها  
 والابتداءية هي التي تكرر السامع ولا يطلبها بل هو على الذهن منها ويمكن ان يجعل التعريف  
 لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى نفس التاكيد  
 دون تأكيد المحذور فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد المحرف في احد فان قيل

يصدق هذا الحد على ما يزيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بل قيل ان كان ذكر زيد الثاني  
 حيث بقرع زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد ان كان ذكر زيد الاول حيث يكون توطئة  
 لذكر غيره ثم به ان يقصد دون غيره قدرة ما يابدا ولا فيه في كون الشيء الواحد مقصودا و  
 غير مقصودا لاختلاف الزمان فافهم فان قيل انما تب المفصل جعل ما يزيد بلام وجعل ما يزيد  
 تأكيد قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التامح والتجوز فيجوز فيه التأكيد لا بد ان يانه لا تسام فيه  
 بخلاف باب المذار فانه لا دخل للتامح فيه لان المناوي لا ينادي شخص الا بعد ان يتصور  
 من ذلك الشخص امر او يدعي الى نداءه للثانيات فترد ثم لما عرف التأكيد شرع في تقسيمه فقال  
 وهو لفظي ومعنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التأكيد المذكور حيث عرف اللفظي بذكر  
 اللفظ الاول وهو التأكيد هو اللفظ المتكرر لا التأكيد قيل لفظ التأكيد يستعمل المعين بمعنى التأكيد  
 المذكور والمعنى التقرير فمراد بلفظ التأكيد المذكور المعنى الاول وبضميره المعنى الثاني وهو من باب  
 صفة الاستحسان فعلى هذا يكون معنى قوله المعنوي بالفاظ التقرير المعنوي متلبس بفريأت مخصوصة  
 ويمكن ان يعود الضمير الى التأكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول على بابه تكرير اللفظ المتكرر  
 ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة مخصوصة على حقيقة التأكيد المعنوي فان بالفاظ مخصوصة فافهم  
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتأكيد اللفظي بابه  
 تكرير اللفظ الاول نحو جازني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ بعينه فخرج  
 فربت انت وخرت انتا فربت بك اياك وجائع تابع وليث اسد اوليس فيه تكرير اللفظ  
 الاول بعينه حقيقة مع ان علامتها تأكيد لفظي وان اريد به تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما

ما حسب

بالفتح المراءوت لاخره ذلك لكن لا يدخل الصيغ المتعديون المتعديون المتعديون  
 لالفظي قيل المراءوت الاخير وتراءوت هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه وتقال ان يقول كما  
 لا تراءوت من الصبح واتبع لذلك لا تراءوت من حيث وتبين لان تبيننا ما تودون التبين  
 التزمي استخرجته فيكون الصبح واتبع تأكيد المعنى ما يكون حيث وتبين تأكيد الفظا العلم ان  
 ان يمنع كون تبيننا تأكيد او يجعل صفة اخرى لموصوف حيث فليتأمل وقيل ان التميز المنفصل  
 في ضربك اياك بدل لا تأكيد بخلاف التميز المنفصل في ضربت انت تأكيد قالوا ان التميز المنفصل  
 منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا منفصل مرفوع في ضربت بك انت ومرت بك انت ولو  
 ضربت بك اياك ومرت بك اياك كان بدلا لا تأكيد الكذا في المنفصل وقال صاحب  
 الرضي وجوبه بجمع الفرق بين التميزين في المنالين ويجري التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها  
 اي في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية وغيرها نحو جازني زيد زيد  
 وضرب ضرب وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم وبذا رجل ظريف وذا رجل ظريف وذا غلام زيد  
 غلام زيد وقدير او في التأكيد اللفظي حرف مطلق نحو والله ثم والله وهاهنا سوف تعلمون ثم علموا  
 سوف تعلمون ولا تحسن الذي يعرفون يا اوتوا ويؤمنون ان يحمدوا يكلم يفعلوا فلا تحسبهم  
 بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبهم تأكيد لقوله ولا تحسبهم وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب  
 سورة وجاد ربك والملك صفاء حيث لم يبد يا يا يا وجاد القوم ثلثة  
 ليسكن باب التأكيد ولا من شيء من الرابع وجعلت تابعا غلط وانما تكرر المعنى والثاني غير الاول  
 معنى الخراب الاول والثاني الخراب واحدنا ولهما بلفظ واحد اي قرأت الكتاب



وجار ربك والملك مصنفين وبنت له حبابه موبيا او مفضلا وجار اقوم مثلين  
 وانما غير الاسراب في موضعين بخرز اعلى التبرجج بالارجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى التقدير المعنوي  
 على ملتبس خريجات معدودة او على حقيقة اى التاكيد المعنوي فان بالفاظ معدودة في بعض  
 النسخ وقع محفوفة مكان محصورة وهي اى تلك الالفاظ المحصورة لفظه وعينه ولا يماثلها  
 اثنان وكله وجميع والجمع والجمع بالبعد والهملة وقيل بالضا والمج كذا في الرضى ثم الشدة  
 الاخير بركات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كس بس فان قوله بس لا معنى له مفرد ابل ثم  
 الى حسن التفرين الكلام لفظا ونقوية معنى وقيل التبع من حول كس اى تام والبصع من بصع الفرق  
 اى سال وانبع من التبع بفتحين وهو طول العنق مع شدة والجمع بينهما الواكدة والظهور فلا ولا  
 اى النفس والعين ليجان اى يقعان على الواحد والمنشئ والمجموع والمذكر والمؤنث اى يؤكد بها  
 كل واحد منهما ملتبس باختلاف صيغتهما وتغيرهما بحسب المؤكد نحو قولك في المذكر الواحد نفسه  
 وعلى جازمها نفسها والمؤنث الواحد نحو جازمتي المرأة النفسها في النسبية المذكور والمؤنث جازمتي  
 الزيدان والمرتان النفسهم نفسهن في جمع المذكر العاقل والمؤنث وغير العاقل وانما قيل في النسبية  
 بصيغة الجمع لكونها اقل المجموع وبعض العرب يقول في النسبية نفساها والاول اولى وفي  
 جمع المذكر العاقل جازمتي الزيدون النفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر جازمتي  
 الت راو الا فراس النفسين والقسم الثاني اى كلاهما لما سمي النفس والعين اويسن سمي النفس  
 ثانيا فقال والثاني لمنشئ في المذكر تقول جازمتي الرجلان كلاهما وفي المؤنث المنشئ جازمتي  
 المرأة طلتاها اى اثنان بعد النسبية المذكورة وهو الكل والجمع الى البصع والباقي لتغير المنشئ

مما يوجب حقيقة تواجده في القوم عليهم السلام ان يكونوا اجزاء في بيع اقترابها او حكمها  
 فقرأت الكتاب كله واشترت العبد كله باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول  
 قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشترت العبد كله وتردحت له ولكن  
 وباختلاف الصيغة دون الضمير في البواقي اي الكلمات البواقي تقول في مذكر الواحد اشترت  
 العبد كله اتبع والتع واتبع البيع وفي المونث الواحد وجمع بتاويل الجماعه جمعاء وكتعار  
 وتعار او بصعاده وفي جمع المذكر الجمعون التثنية الجمعون وفي جمع المونث جمع  
 لتع تبع بصع وبتاويل الاخص ان جماعه وجمعاءات وهو غير مسموع ولا يولد لكل وجمع في  
 المادوا اجزاء مفردة كان وجمعاً فالفرد بالاجزاء الامور المتعددة فيسأل الافراد والاجزاء  
 اي ذوا امور متعددة يصح اقترابها اي اقتراق تلك الاجزاء حيث نحو الرجل والقوم او صفا  
 نحو العبد فانه يفرق اجزائه حكماً بالنسبة اي بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفتقر اجزائه  
 حكماً بالنسبة الى بعضها بل هي الذمات كمن اشترى القوم عليهم السلام فله القوم هذا الضمير في اجزاء  
 يصح اقترابها حيث وبالمظاهر فان القوم يصح اقتراق اجزائه اي افراده في الجنس وفي زيد وهو  
 ذكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد به الضمير في اجزاء يصح اقترابها حكماً لان العبد  
 يصح اقتراق اجزائه في حكم الشرع لانه يمكن شراء النصف او ثلثه او رابعه بخلاف جاز زيد كله فانه  
 لا يصح لعدم محبة اقتراق اجزائه زيد حيث وبالمظاهر ولاني حكم الجمعي لانه لا يمكن مجيء نصف او ثلثه او  
 رابعه وانما اشترط ذلك لان الكفاية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح اقترابها  
 او حكمها وبما تميز لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقاً كمنزلة سوطا اي يصح

اقتراق

اقترابا اقترابا حسا او حركا كان المحذوفه اى سواء كان اقترابا حسيا او حركيا او  
 عالان بحذف مضاف اى ليصح اقترابا وحسا او حركا او غير ذلك وانما اكد الضمير المرفوع المنقل  
 اى واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المنقل سواء كان مستلما او بارزا بالنفس والعين كذا منفصل  
 اى بضمير منفصل اى لا ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واحد واخواته مثل ضربت انت نفسك  
 تاكيدتا الضمير بعد تاكيد منفصل وكذا ضربت بنفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من قبل ان النفس و  
 العين يقعان فاعلتيه كغيرها من غير ضربت بنفسه وبشرط ان يكونا تاكيدين للمنقل المشكك  
 بغير التاكيد بالمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل ضربت بنفسه وبشرط ان يكونا  
 ولما لزم التباس في هذه الصورة اى فيما اكد المرفوع المنقل المشكك بهما التمرنوا فيما لا يترنم ذلك ايضا  
 اى فيما اكد المرفوع المنقل البارز بها نحو ضربت انت نفسك وضربا بها نفسها وضربا بغيرها  
 طرد الباب بخلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعها فاعلتيه فلا حاجة الى التاكيد لعدم التباس  
 والفتح واخواته اى احوال فتح اى مثله وتغيره وهما اتبع واتباع واتباع اتبع اتبع اتبع  
 عليه الفا بالنتيجة اى فلا يتقدم اتبع واتباع واتباع على اتبع لكونها اتباعا لم يتقدم اتبع  
 على اخويه في الفصح ثم اتبع على اتبع عند المخشعي وتبعه للمعنى يقال جاء القوم كلهم اتبعون اتبعون  
 اتبعون اتبعون وعند البغدادي وهو قول يتقدم البصع على اتبع وقال ابن كيسان يتبدل بايتين  
 شئت بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اى ذكر اتبع واتباع والبصع دون اجمع ضعيف للزوم  
 ذكر اتبع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ من التاكيد شرع في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود  
 بالنسبة الى المتبوع دون اى دون المتبوع وهو ظرف او حال اى متجاوز عن المتبوع اقترابا

بقوله تابع مقصود بالنسبة الى المتبع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وتولده دون  
 بالحرف فان قيل يصح هذا الحد على المعطوف بيل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبع  
 قيل معناه تابع مقصود بالنسبة الى المتبع دون ابتداء وبقا هذا يصح عليه لان متبعه مقصود  
 ابتداء ثم برأيه فاعترض عنه وقصه المعطوف فكلها مقصودان بهذا الطريق ثم لما فرغ من تعريف  
 البديل نزع في تقسيمه فقال وهو اى البديل اربعة انواع بدل الكل من الكل وبدل البعض  
 من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط الاضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من اى بدل هو  
 كل المبدال وبدل هو بعض المبدال وفي بدل الاشتغال معنى اللام اى بدل تخفى غالباً باشتغال  
 البديل على المبدال نحو سلب زيد ثوبه او باشتغال على البديل نحو كى كونك عن الشهادة فتنال  
 وفي بدل الغلط اضافة السبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البديل اى بدل ذكر الغلط  
 كما قيل وفي اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها  
 اضافة السبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف  
 مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة في حام ذهب وفضة وبرصاكر  
 وهذا فيكون الاضافة ههنا واحداً كالاضافة في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة  
 كيف تكون بمعنى الحرف المختلف الا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار <sup>العطف</sup>  
 والمقدر كالمعطوف فيكون الاضافة متعددة تقديرها وحكاماً والظاهر ان الاضافة في الجمع طردة  
 بمعنى اللام لكن باديها لا يستلزم اى بدل منسب الى الكل والى البعض والى الاشتغال والى الغلط  
 فاعرفت فانوع الاول اى بدل الكل ملول الاول اى ملول المبدال منه نحو جاني

انوك فان قيل ان قولك انوك يدل على افوة المخاطب ولا يدل عليها زيد فكيف يكون  
 مدلول انوك من مدلول زيد لان مدلوله لو كان من مدلول زيد لكان تأكيد الابدال قيل مراده  
 انما يتحد ان خصاصه قاصدا على ان يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اي بدل البعض  
 مدلوله جزؤه اي جزر مدلول الاول اي جزر مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع الثالث  
 اي بدل الاشتغال بينهما اي بين البديل والمبدل منه ملازمة اي تعلق بغيرها اي بغير الكلية  
 ونحو ثنية نحو سلب زيد ثوبه والعجني زيد علمه والتقال ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرها  
 يراد بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا علامة او حماره لوجود الملازمة بينهما بغير الكلية  
 ونحو ثنية فالاولى ان يقال المراد بالملازمة بين البديل والمبدل منه بحيث يوجب النسبة  
 الى المبدل منه النسبة الى البديل اجمالا فيستغنى الشخص عن ذكر المبدل منه منتظرة للبيان بذكر  
 البديل نحو العجني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته فالعلم والوجود  
 والشجاعة وغيرهما لا باعتبار ذاتة فتقتضي نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفته من صفاته اجمالا  
 فيستغنى عن ذكر المبدل منه منتظرة للبيان وكذا اسلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره  
 او ضربت زيدا علامة لان نسبة الضرب الى زيد ماسة اي غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار  
 غير زيد فيكون من باب الغلط فافهم النوع الرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه بذكر الصا  
 ان باب ضرب بغير اي ان تقصد الى البديل بعد ان غلطت اي بعد غلطك بغيره  
 اي بغير البديل والمبدل منه نحو العجني زيد حماره او علامة انا قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل  
 بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المحل المبدل منه حين ذكر لم يترك حقيقة كونه مبدلا

او متبوعا بل بحسب كونه غلط فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه وتعالى ان يقول  
لا يستقيم حمل المقصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس بعبارة عن المقصد اليه بل غلطك  
بغيره واجيب بان في العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان المقصد اليه هو حرف حرف  
من ان وان كغير شائع ويكونان اي يكون البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة المذكورة  
اربعة انواع معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ومكرتني نحو جادني رجل غلام لك ومختلفين  
نوبا بالناسية ناصية كاذبة وجادني رجل غلام زيد وهذا الاربعة اقسام والبدل ايضا على  
ما ذكرنا اربعة اقسام فيصير هذه الاقسام الاربعة بفرض تلك الاقسام الاربعة في الاربعة  
سنة عشر قسما واذا كان البدل نكرة بالنسبة على انه خبر كان اي واذا كان نكرة مبدلة  
من معرفة وفي بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان النامة اي اذا وجد نكرة مبدلة من معرفة  
فالنعت اي فتحت تلك النكرة واجب او حسن على حسب الاختلاف قال بعضهم  
واجب وطار الكتاب يشير الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الرخشي مثل قوله  
بالناسية ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من معرفة وهي الناصية فوصفت  
بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصد بالنسبة فلم تفت تلك النكرة لان  
المقصد مخطا من غير المقصود من كل وجه فاني الفت لتحقيق النكرة وتقرب من المعرفة  
وليفيد البدل بواسطة النعت فلم يغيره المبدل منه مع التعريف فلا يكون المقصود انفق  
من غير المقصود لان النكرة بعد المعرفة ايهام فان قيل يشكل في قوله قل هو الله احد فان قيل  
احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وقوله تعالى ثم تنزيل الكتاب من الله العزيز

بعد الباء من كل وجه فاني الفت  
ليخصص النكرة  
الابهام

العليم الى قوله شديدا العقاب فان قوله شديدا العقاب بدل من الله وهو مذكور لان الاضافة  
 لفظية ولم يوصف بشئ بنحو قولهم مرت بزيد ضارب ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو مذكور  
 الجيب بان كل من ذلك يدل على التبع وبالحقيقة هو وصفه البديل والتقدير قل هو الله الله  
 والله شديدا العقاب ومرت بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحل الاول على تقدير وصفه من نحو  
 هذا مقيم واحد لا مركب او غير ذلك ويمكن ان يحل قوله لم يلد وصفه قوله احد وقوله الله الصمد  
 وغيره من ويمكن ان يحل ذلك على قول الى على الفارسي فان قال يجوز ترك الوصف اذا استغنى  
 بالبديل ما لم يستغنى بالبديل منه نحو مرت بالانسان رجل ونحو بالوالد المقدس طوى اذا لم يحل  
 طوى اسم الله تعالى بل معنى الله تعالى لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف  
 عنده ايضا نحو مرت بزيد رجل ثم انفتحت انما يجب انما ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل عن كل  
 فانه لا يجب البعث نحو مرت بزيد جارا ونحوه ويكون ان اى البديل المبدل في الاقسام الاربعة  
 فابن نوح جارا زيدا اتوك ومصرين نوحا الرزيون لفظية اياهم ومثل الشا حون بنحو ضربك  
 اياك وفيه نظر لانا لا نعلم ان اياك هو تأكيد لصدق هذا التأكيد عليه مثل انت في ضربت انت  
 واهيب بانا قد سئنا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا بنفسه فصل مرفوع فاذا قلت  
 ضربتك اياك كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب البديل اولى لان البديل في تشبيهه  
 استينافه التعلق وقيل ان الغاية ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر  
 بحيث يكون مقرر لا ملاما في النسبة تكون تأكيد او محييتان معبرة في الحدود وتختلفان  
 فواتك ضربت زيدا واتوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى اللاح الذي هو زيد ومثل



ومثل الشاهدون نحو ضرب زيد اياه وفيه نظر لانه يعيدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من  
 في ضربت اياك وهذا ايضا قد لم يغير لانه لم يغير هذه الاربعة في ذلك الاربعة مستغر  
 قسما ولا يبدل اسم ظاهر من ضمير بدل الكل فلا يقاس في الستين وانك زيد الاس من الغائب يستثنى  
 من قوله ضمير لا تبدل ظاهر من ضمير مسمى ضمير فان بدل الكل الاس من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه  
 بدل الكل نحو ضربت زيد اياه لا يبدل ظاهر من ضمير مستتر ومخاطب لسا يصير المقدم اتحادا صافا  
 يكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر بخلاف  
 غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه وافادة البديل لم يغير المبدل منه فحوز  
 نحو ضربتني راسي في بدل البعض ووجدتني على في بدل الاشتمال وايتتني سلامي في بدل الغلط  
 وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستمرار في الفعل وتفضل وتفضل وافعل لا يبدل عنه بدل  
 كما هو في كان بدل الكل او غيره استقبالا لابدال الظاهر على لا يقع ضمير بارز او ظاهر فقط لم  
 ما فرغ من البدل ثم في عطف البيان وقال عطف البيان تابع غير صفة يوضح مبنوعه التمران  
 بقوله غير صفة من الصفة وتقول يوضح مبنوعه من البدل وعطف النسق والتاكيد فاقبل جازي  
 ابو عبد الله في قوله ابو عبد الله انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث

انه يوضح عطف بيان مثل قول امرابي حين اني لم يكن الخطاب في وقال

وانى على نافذة ويراهم في القبار فقال حرمان بهامس بغت

الامرابي الى ابيه وقال القسم باسمه ابو حفص حرمان ولا يراون قوله اللهم الخان  
 قد فرغ قوله ثم عطف بيان لقوله ابو حفص امير المؤمنين عمر بن الخطاب وقصده

من البديل صفة الفصل اى فرق عطف البيان الحاصل من البديل لفظاً انما يفيد لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك باحرف في المحر من ان البديل مقصود بالنسبة وذكر البديل منه للتوضيح وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المتبوع في مثل قول المراد انا ابن التارك المبكرى بشتر عليه الظهير ترفيه وقوعا اى فوقه الظهير في الهواء ينظر مومته فان قوله بشتر عطف بيان للمبكرى ولا يصح ان يكون بدلا او البديل مقصود في حكم تكرر الحال فيكون المعنى التارك بشتر فلا يصح لكونه من باب الضارب الرجل زيد والمراد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرفة اليه لصفة المعرفة باللام نحو الضارب

الرجل زيد بشر كما يظهر الفرق في هذه الصورة في التدارك ايضا نحو يا غلام

زيد بدلا لا يجوز فيه الا الفهم لان البديل في حكم المستقل

عطف بيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من بقوله في مثل

ايضا قال بعض النحويين

بني فاطمة وكان اسمها عايشة

الغلط وقع ليس مقصود بالنسبة

او الغلط يقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان

المعربات شرع في المبنيات فقال المبني ما مناسب مبني الاصل اى مناسب

ومفعله هو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور وقيل

فان المراد مبني الاصل لا يحتاج الى الاحزاب من فاعلا ولا مفعولا

ولا اضاف الى الجمله كذلك فانها بنفسها لا  
لا مقوله ولا اضاف الى الجمله كذلك لكنها تنسب الى حرف المفرد في مقام المفرد فخرقت  
عن كونها مبنيته الاصل منه الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحروف والماضي والامر وغيره لا  
لا يكون بها اعراب لالفاظه ولا محل ولا تقدير فخرقت الجمله عن كونها مبنيته الاصل ولم يخرج  
عن شبهها مبني الاصل بل هي مبنيه قوه بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبتها  
بالاضافة اليها وجوبا او حيث وجوز البناء كالיום والليله والحين

فانسبته المناسبه المعبره اي ما مناسب المبني في  
بني هذا الفيد اختار من المناسبات التي  
في القرئين مع لزوم الاضافة المانع وقد ذكرنا بيانها في

الاستعداد والمراد بالمناسبه المكنون ان يكون  
او بواسطه خوف ان  
او يشابه ليتناول بالقض معنى مبني الاصل كاي واما  
وغير ذلك ثم تلك المناسبه ستة اربعه على ما سبق ذكره  
بني الاصل نوع من انواع المبني واخذ في تعريف  
لا تعريف فلادور واما وقع حال كونه غير مركب تركيبا اسناديا فالصاف

قيل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في غلام زيد يكون بناء  
غير مركب مع عامه فالصاف اليد على هذا قيل التركيب الاسنادي معرب لانه مركب مع عامه  
وهو المضاف او حرف والاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لاسكون بنا وقد سبق تحقيق

في تعريف العرب الف باو تاء و نحو القعد و نحو زيد و نحو بكر خالد و نحو الاموات التي لا تركيبها  
كاملة او مانعة لخلود و ان الشك خلايا في التعريف فان قيل في اي حيز يدخل فونان في قولهم  
غاق صوت صوت الغراب وليس فيه مناسبة بيني الاصل و عدم التركيب قيل هو دخل في هذه  
الشيء والمراد بغير المركب الم من ان يكون حقيقة او حكماً بنا على قصد المثل هذه للمسمى الواقع بغير مركب  
حقيقة و حكمه اي حكم المبنى

المبنى اي حيزه اخره لاختلاف العوالم فان  
قيل بذلك الشيء و عدم اختلاف المبنى اثر مناسبة

قيل اراد بالعلم الخاص اي خاصه عدم اختلاف فان قيل قوله

لاختلاف العوالم لا يخلو اما ان يتعلق او بالفعل المنقى وهو لا يختلف لا يتغير فان

العوامل ليس لعل لعدم اختلاف اخره و اما الثاني

على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي الى ذلك القيد و يبقى اصل الفعل بمناسبتنا

تلف المعنى حيث يترجم من ثبوت اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل

النفي و بالفعل بعد توجه ان يكون جازم الثبوت لا واجب الثبوت و ثبوت اختلاف

العامل في المبنى جازم الثبوت نحو من الرجل من زيد و يمكن ان بمعنى الوقت اي وقت

اختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى النفي توجه النفي الى القيد و القابله اي القابلية

فم دفع و كره و وقف و البحر يعلو و الكهف يعلو القاب الاطراب على البناء و

بالعكس ذكر الشيخ في الاطراب الانواع حيث قال و انوار رفع و نصب و مجرد في البناء

القاب ان الاطراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و الخويه و انوار منه و البناء عبارة عن صفته

في المبني وهي عدم الاختلاف لا من الحركات واسكون بل الحركات  
 واسكون مابه البناء فلا يكون كل من اضم واخواته نوعاً منه بل يكون  
 لقباً لما في اخره من الحركات واسكون فلو قال انواع البناء تسين  
 الذهن الى كون كل من اضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب ليس  
 الامر كذلك بل هي القاب لما في اخره من الحركات واسكون

كونه كذا والمراد بالذات المتصفة بالذات المذكورة بتقدير صفات أي فهو اسم مذكور وإن أريد  
 اللفظ المذكور كان قوله وإن لا يكون تارة الثابت مثل علامة ضائعا لخروجه بالشرط المذكور  
 اللفظي وإن لا يكون افعلا عطفا على قوله فمذكر وذوات لا يكون المذكور فيه سمي منه  
 الصيغة أي فوعدم كون المذكور فيه سمي منه الصيغة وإن كان تقدير قوله فمذكر مخصوصا بذكر  
 فلا حاجة إلى تقدير صفات وقوله افعلا لا يكون وإضافة إلى فعله ما دوني ملابسة أي  
 افعلا الذي هو منه فعلا ولكن يرد عليه أن افعلا ما علم لما يوزن به من خواهر واسم وغيرهما  
 والعلم لا ينفك واجيب باناسمنا ذلك لكن العلم يجوز إضافة بعد ما و يده مبتكر  
 أي بواجده من جنسه من حيث ذلك وكذا الحكم في فعلان فعل مثل الحر فانه لا يقال فيه الهرون  
 الفرق بين افعلا وبين افعلا التفضيل بذا الجمع كافضلون ولم يعكس لأن معنى الصفة في  
 افعلا التفضيل كمال ولا يتشكل بذا الجمع مجاز حيث يبي جمعه بالواو والنون خواهمون  
 لأن مجيء بالواو والنون على خلاف القياس وهو في الأصل افعلا التفضيل لا افعلا  
 لعدم كونه من اللوان والعيوب والمحل افعلا يختص بذلك وح يكون تائيه على  
 مجاز على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال أصلا ولا فعلان فعلا عطفا على افعلا ولا زائدة  
 التأكيد التي وإضافة فعلان إلى فعل ما دوني ملابسة لا افعلا فعلا أي ولا فعلان الذي هو منه  
 فعل مثل سكران فانه لا يقال سكران للفرق بين فعلان بذا وفعلان فعلا حيث يصح جمعه بذا  
 الجمع كنه نون ولا استويا عطفا على افعلا ولا زائدة لتأكيد التقى أي وإن لا يكون المذكور مستويا  
 فيه أي في ذلك الوصف مع الموصوف إذا كان بمعنى المفعول نحو جريح وصبور فان المذكور فيها

مستويا مع الموش يقال حين جرح وصبور وامرأة جرح وصبور فلا يقال رجال جرحون و  
 لاصبورون لانه لو جمع ذكر بالواو والنون لجمع مونثه بالالف والتاء وروح يرتفع الاستواء  
 المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة استخف اي اركب واصنعف من الاولى لان  
 ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في  
 ذلك الوصف مع الموش ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال  
 ولا استويا فيه المذكور مع الموش لكان شيئا الى هذا عبارة وقال شئني واستاذني تعهده الله  
 بالرحمة والرضوان ان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكور لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجوب استيفاء  
 ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاود الى المذكورون الاسم بدلالة ان البحث في المذكور لان مصدر البحث  
 المذكور ما لم يجره فلا شك ان اصلا ولم يخرج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افضل فعلا  
 ويكون المعنى ونظره ان كان صفة حصول ذكر وعدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف مع الموش  
 وكذا ان عاود الى الاسم ولكننا نحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افضل فعلا  
 فيكون المعنى ونظره ان كان صفة ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وهو عدم كون المذكور فيه سمي  
 افضل فعلا وعدم كون ذلك المذكور مستويا فيه مع الموش فلا يكون في هذه العبارة سمي افضل  
 كما نرى الشارح فانظر فيه بعض الاقتضات ولابد ان الثانية عطف على قوله افضل فعلا او عطف  
 على قوله مستويا اي وان لا يكون ذلك المذكور كالتأنيديت مثل علامة فانه لا يجمع بالواو  
 والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان يبقى التاء او يترك فان البقيت لزم اجتماع صيغة جمع للمذكر  
 وقاد الثانية وهو مستكره وان تركت لغات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع فيه



التامم بالاماء في كلام ويجوز في نونه اي نون الجمع للاضافة لانه نونه عوض عن التنوين بالذكر  
 للاضافة لان الاضافة تقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانقطاع وقد شذوا رضى بفتح الراء  
 كالمات وقرات وسنين وئين وفلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال  
 ان الارض في سنة والبنت والفتة ونحو ذلك مجتبه بالواو والنون مع افتقار شرط الجمع بذلك  
 وهو التذكير والعقل والعلمية الصفين فاجاب بقوله وشذوا رضى وسنين وارتكاب هذا الشذو  
 في فوسنين وارضين لمجرد نقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز فالتاء المفردة في ارض لاني  
 في التقدير ارضه بدليل تصغير ما على ارضية واللام في سنة فان اصله سنة قد زفت التاء  
 واللام ومجتبه بالواو والنون جبر الماد قبل عليها من النقل فجوز التاء واللام وهذا الجبر ليس  
 بقبول وان كان كثير اذ اجزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التقييد حيث غلب العقول  
 على غيرهم لانهم انزف الموت وانت فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت من البليغ اي الدواهي ونحو قوله  
 رايتم لي ساجدين ماول لانه لما صدر منها فعل العقول وهو اصابته الخيال والكتابة من الدواهي وحل  
 الجود من الكواكب اجريت مجرى العقول فيجمع لهم هذا الجمع والموت اي جمع الموت الصحيح او جمع  
 الموت المجموع صحيحا ما في اخره الف وما في هذه الحركات ومسلمات ومنزلة اي منظر الاسم الذي  
 جمع بالالف والتاء ومنظر ذلك الموت في هذا الجمع من الجمع ان كان صفة الاسم الذي جمع سائلا  
 بالالف والتاء وله ذكر الواو لئلا ياتي ذلك الموت اول ذلك الاسم ذكر فان يكون مذكوره  
 اي مذكور ذلك الاسم او ذلك الموت جمع بالواو والنون لان المذكر اصل الجمع السلام سواء كان  
 بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامته ببار الواحد فيه والموت فرع وجمع التثنية ايضا

فرع لتغيير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المونث بالالف والتاء فوجب ان يجمع الاصل  
 وهو المنكر بالواو والنون لاجمع التاكسير ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والاي لم يمت  
 الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل الاولى لان قوله وشرط مبتدأ وقوله فان يكون الى اخره  
 خبر والفائدة والشرط معترضة بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان المعترضين الشرط بين المبتدأ والخبر انما  
 يكون في الشعر والادبي ان يقدر المبتدأ بعد الفاء اسم الاشارة ويكون التبتدأ المقدّر وخبره خبرا ولفظا  
 طرئيا ولجملته النظمية خبر لقوله وشرط والمعنى وشرط ذلك المونث في هذا الجمع النحوي ذلك المونث  
 او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة قد لا يكون الشرط كون ذكره كذا او يقال ان قوله  
 وشرط مبتدأ محذوف مجزئ وشرط ما يذكره ولجملته النظمية بيان كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
 كما مر او يقال انه مبتدأ خبره محذوف اي وشرط على التفصيل وصدق هذا الخبر بقدرية ما بعده  
 من الجملة كما مر او يقال انه مبتدأ محذوف مضاف ولجملته النظمية خبر بتاويل هذا الكلام اي وبيان  
 شرط هذا الكلام كما مر وان لم يكن له اي لذلك المونث او لذلك الاسم فذكر مجموع بالواو  
 والنون فان لا يكون مجزئا اي فالشرط عدم كونه مجزئا من التاء او لوجع الجرد من التاء بالالف  
 والتاء لزوم اللبس بنى التاء كما قلنا حيث يقال في جميع عائنة التي اريد بها الصفة المحذوفة  
 عائنة فتوقيل في جميع عائنة التي اريد بها النسبة كذلك لزوم اللبس فجمع عائنة على الجوز  
 ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء ما فيه التاء تقدير او لا وان لم يكن المونث  
 صفة بل كان اسما فهند وودعة وكرسة وخرقة جمع مطلقا ظرف او مصدر اي زمانا مطلقا  
 او جمعا مطلقا اي غير مفيد بشرط فيقال هذات وودعات وتمرثات نفع الفاء وكرسات

اللام

بكر الكاف وفتح السين وكسر هاء وخرقات بضم العين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع  
 الصحيح فرج في بيان الجمع المكسر فقال جمع المكسري المجموع المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير  
 ما تغير كالتة على نسخة الاولى بمبارة من المجموع وعلى الثانية من جمع اي من مجموع او جمع تغيير فيه  
 بنا وواحدة المحقق كرجال في جمع رجل وافر اس جمع فرس او المعروف من كسوة في جمع نساء بضم النون  
 اراد بالتغيير ثم من ان يكون حقيقة كعامة المجموع المكسرة او تقدير الكما في فلك وجمان كما مر  
 فان قيل هذا لا يتحقق نحو مصطفىون ومعلون وداعين ورايين وتمران بفتح الميم جمع ثمرة  
 ليكون الميم وكسرات بفتح السين وكسر هاء جمع كسرة بسكون السين وخرقات بفتح الراء وضمها  
 جمع غرضه بسكون الراء فانها جمع سلاسة مع وقوع التغييرات قبل الاعتبار بالتغييرها يكون في  
 اوان الجمع لا يكون بعد الجمع فلا يتحقق بما ذكرتم فان اصل مصطفىون مصطفىون واصل معلون  
 معلون وكذا البواني والجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي  
 يقع على الشئ الى العشرة واحداً واصلان اي هذا لا يتبدل وهو الثلثة وهذا لا يتبدل وهو العشرة  
 واصلان في القلة وجمع القلة ابنية افضل وافعال وافعلت وفعلت وجمع الصحيح عطف  
 على قوله فعلت اي الجمع السام يعني ابنية جمع القلة هذه الامة الاربعة وكلها نوعي جمع السلاسة  
 وزاد الفراء فعلت كالكلة جمع الكل وزاد بعضهم افعلت كاصدقار جمع صديق وقال الساجي ان  
 ان جمع السلاسة مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامة الاربعة  
 المذكورة ثلثها غير مفرقات افعل للعلمية ووزان الفعل وافعلت للعلمية والثاني  
 وافعال مفرقة لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس على ما

افعله وفعلة

وما عدى ذلك اى ما عدى المذكور من اوزان الاربعة وجميع الصحيح جمع كثره اى واقع على ما فوق العشرة  
 واذ لم يجر الاسم الانباء جميع المتعلقة كما جازى في الرجل ابناء جميع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين العلة  
 والكثرة وقد يستعار احد على الآخر مع وجود ذلك الاخر ككثرة لقوله تعالى ثلثة قرويع وجود اقراء  
 ثم لما فرغ من بيان تقسيم الاسم باعتبار المنى والجمع شرع في بيان تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل  
 او غير متصل به فقال المقدر واما اخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل  
 متصلا بذكر الفعل وهذا التقييف انما هو لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع خمسة  
 واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الظروف والآلة واسم التفضيل والمراد بالاسماء  
 المتصلة ههنا العاطلة للماضي دلالتها على معنى الافعال ولذا لم يذكر الظروف والآلة لانها لا يعملان  
 واما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البرهمن في نقل  
 انما قدم لكونه نقطة الامالة لكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل لانها  
 على فرضيتها اسم احدث بجارى على الفعل واما ذكر الاسم لان احدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو  
 الدال على احدث لا المعنى واما قيد احدث بالجارى على الفعل اقتدارا من اسماء المصادر على احدث  
 نحو الوضوء والفعل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على احدث ولتأمل ان يقول نخرج بهذا  
 القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو ذرا وبعرا وافتة وفتنة ووحى حكت وويك  
 وويك والآن يراد بجارى على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا الشكل الفرق  
 بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لا كان فرض الفعل في كل منهما ثم العلم ان الجريان في اصطلاحهم  
 يستعمل بمعنى جريان الشئ على ما يقوم به به مبتدرا او موصوفا او ذرا حال او موصولا او متبوعا

الحرف

شأن

لمعنى



جريان اسم الفاعل على الفعل اي يوازيه اياه في حركته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي  
تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتل على مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد من هذه  
المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يزم الابهام في احد لان المذكور منها جريان اسم الحدث على الفعل  
وجريانه عليه مشهور بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق جريان حتى يزم الابهام وهو اي المصدر  
من الثاني اي من الفعل الثاني او من البناء الثاني سماع اي سمع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع  
من العرب ولا يقاس عليه ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناءا بالثاني المجرد وما كان على ثلثة اعراف  
لا الثاني الاصطلاحي والاول اصل هو اكرم وكرم ومصدره قياسي لا سماعي وكلمته من بيانية واجار المجز  
حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه كائن من جنس البناء الثاني او ثبوتية  
اي حال كونه مأخوذا من البناء الثاني وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفية وفي جعل هذه الحال  
بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمرة لانه مصدر وليس  
في المصدر ضمير ومن غيره قياس اي من غير الثاني اي مقيس او قياسي او ذو قياس اي من شأنه  
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اي وهو من غيره  
قياس وحذف هذا المبتدأ لتقرينته السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح  
ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله ومن غيره  
عطف على قوله من الثاني وقوله قياس عطف على قوله سماع لعدم تقدم المجرد لان قوله من الثاني  
منسوب للحل على الحال كما مر اللهم الا ان ثبت لجواز في صورة تقدم المجرد مع اجار او يقال  
يجوز في الدار زيد وفي حجره كمر وكجواز وكحجرة كمر ولكنه لم يثبت ادخل الكلام على قول الفرغاني يجوز